جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعيـة

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
قسم التوثيق العلمي
الرقم ٤٠٣٠٩

SU633.2
aoad

تنمية موارد المراعى والاعـــــلاف

بجمهورية المســـودان الديمقراطية

مارس(آزار) ١٩٧٥

المحتويات

	الصفحة
ـ الموجـز	٣
ـ موارد السودان الرعوية والحيوانية	٧
ـ الاعمال السابقة فى مجال تحسين المراعى	١٣
ـ الخطوط العامة لبرنامج مقترح لتنمية موارد المراعى والاعلاف بالسودان بانشاء التعاونيات الرعوية	١٥
المرحلة الاولى ـ وتتصل بالسياسة العامه للدولة ومكان هذا البرنامج منها	١٧
المرحلة الثانية ـ مرحلة التخطيط	١٨
المرحلة الثالثة ـ مرحلة انشاء وحدات تعاونية انتاجية يدعمها وحدات معاونه	٢٣
ـ التعاونيات الرعوية	٢٤
ـ التعاونيات لادخال صناعة الدريس	٢٩
ـ دور مساعدات برنامج الغذاء العالمى فى تكويـن هذا النوع من التعاونيات	٣١
ـ التعاونيات الرعوية فى اعداد وتسويق المنتجات الحيوانية	٣٢
ـ ادخال البقوليات الرعوية فى الدورة الزراعية	٣٣
ـ تعاونيات المراعى فى الاراضى المروية ودور مؤسسة الانتاج الحيوانى	٣٤
ـ صندوق تداول الاعلاف	٣٥
ـ التعاون بين ادارات البحث والتطبيق والارشاد	٣٧
ـ الخطوط العامة لمشروع رائد لانشاء التعاونيات الرعوية بالسودان.	٣٧
ـ الملاحق (٦ ملحق)	٤٢

ملاحـــــق

ملحق رقم (١) " الحمى " فى شبه الجزيرة العربية واثره فى تحسين المراعى وصيانة التربة "

ملحق رقم (٢) القرار الخاص بانشاء صندوق تداول الاعلاف السورى .

ملحق رقم (٣) مستخلص من عقد التأسيس الابتدائى لانشاء جمعيات تحسين المراعـى وتربية الاغنام السورى

ملحق رقم (٤) مساعدات تقدم الى الجمعيات التعاونية لتحسين المراعى وتربية الاغنام (فى سوريا) من صندوق تداول الاعـــــلاف ومن برنامج الغذاء العالمى

ملحق رقم (٥) المرسوم التشريعى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ (الخاص بمنع فلاحة البادية)

ملحق رقم (٦) مسودة مشروع قانون المراعى

الموجز

يملك السودان موارد رعوية وحيوانية ضخمة ، وقد اشير فى مطلع التقرير الى ظاهرتين اولاهما تلفت النظر الى ان الناتج الكلى من هذا المورد الضخم والثانية تشير الى ما حدث من زيادة كبيرة فى تعداد الماشية خلال هذا القرن من الزمان نتيجة الرعاية البيطرية واستخدام اللقاحات الحديثة ، بالاضافة الى ماتم من توسع فى توفير موارد الشرب للقطعان فى مساحات شاسعة من مناطق المراعى مما ادى الى ازدياد الرعى الجائر بصورة المختلفة ... وكانت النتيجة المستخلصة هى ان السودان قد استبدل او استنزف بعض موارده من الارض والماء والمراعى الجيدة ، بمزيد من قطعان الماشية دون ان يؤدى ذلك الى زيادة فى الانتاج .

وقد اشير الى الاعمال السابقة فى مجال تحسين المراعى منوها الى ماكان يقابلها من صعاب وعقبات .

ومن ثم انتقل التقرير الى وضع الخطوط العامة لبرنامج مقترح لتنمية موارد المراعى والاعلاف بالسودان بانشاء التعاونيات الرعوية . وذلك من خلال مراحل ثلاث تتصل الاولى بالسياسة العامة للدولة ومكان البرنامج منها ، والثانية مرحلة التخطيط للبرنامج ، والثالثة مرحلة تشكيل وحدات انتاجية اقتصادية بدعمها وحدات معاونة .

وقد اشير فى مجال السياسة العامة للدولة الى النقص فى التنسيق بين بعض الاتجاهات وهو ما حدث فى تنمية الموارد المائية المخصصة لشرب الحيوانات دون ربط ذلك بنظام للرعى وتحديد حقوق استعمال المراعى . وبالمثل بالنسبة للتوسع فى الزراعة الالية دون ادخال زراعة البقوليات فى الدورة الزراعية مما خلق الكثير من المشكلات المتصلة بتدهور المراعى . وقد تكون اهم نواحى النقص فيما يتصل بالمراعى هو عدم وضوح سياسة

الدولة نحو " حقوق الرعى " وكيف ان ماصدر حديثا من تشريعات تنظيمية تركت هذه الحقوق وكأنها مشاع او على الاقل لم توفر السند القانونى او الادارى الذى يوضح موقف الدولة منها . فى حين ان دعم هذه الحقوق يجعل من الترحال خلف الكلأ والمرعى والمياه نوعا مقبولا من السياسة الرعوية المعترف بها علميا ، وفيها صورة من نظام " الحمى " الاسلامى الذى يمكن اعتباره اقدم سياسة رعوية فى العالم يمكن ان تؤدى الى تعاقب نباتى رعوى سليم .

وفى مجال التخطيط للبرنامج اشير الى الاسباب التى تستوجب حياة الهجرة والى العديد من المشاكل التى لابد من مجابهتها ، وبالمثل الى عدد من العوامل الايجابية التى يمكن ان يعمل او يسير من خلالها البرنامج فى خطواته التنفيذية . وفى صدد اعداد الخطة اشسر الى اهمية اعداد الاجهزة الفنية والادارية بما فى ذلك تكوين لجنة عليا للتخطيط والمتابعة ، ثم الى ضرورة توفير مصادر التمويل من الموارد المحلية او الخارجية ثم الى ما يتطلبه الامر من تشريعات على ضوء ما اتبع فى بلاد اخرى وخاصة فى مجال انشاء التعاونيات الرعوية وانشاء صندوق تمويل خاص ثم منع فلاحة (زراعة) الاراضى فى المناطق قليلة الامطار ، وكذلك استصدار قانون المراعى .

واما فيما يختص بالمرحلة الثالثة وهى انشاء وحدات تعاونية انتاجية ويدعمها وحدات معاونة ، فقد اشير الى اهمية الاعتماد على السكان المحليين للقيام بالدور الرئيسى على ان يتم تنظيمهم فى صورة تعاونيات رعوية على ضوء ما امكن تحقيقه فى سوريا فى هذا المجال مشيرا الى ما لمسته من خلال مناقشاتى من تأييد لامكان قيام هذه التعاونيات فى صورة تتقبلها نظم الدولة من ناحية وتتفق مع رغبات القبائل والافراد ، ومع الاخذ فى الاعتبار بأن بناء هذه النظم الانتاجية المستحدثة لا يمكن

ان يظهر تلقائيا بل من الضرورى وضع اسس لاستحداث بداية ناجحة هـــى الكفيلة باستقطاب الاهتمام به وتكرار وتعميم انشاء مثيلها !

وقد نوقشت بعض متطلبات انشاء التعاونيات الرعوية ، وما يمكنها ان تقوم به فى ايقاف الرعى الجائر الذى اصبح يهدد مناطق شاسعة ، ثم فى امكـــان السيطرة على الحرائق التى تخسر بسببها البلاد ما يعادل ٨٠ مليون طـــن من الحشائش الجافة ، ثم فى مجال انتاج الدريس حيث تتوافر امكانيات ضخمة . خاصة اذا ماقورن ذلك بادخال عدد من البقوليات الرعوية التى ثبت نجاحهـــا فى الظروف المحلية . وفى هذا يتسع الافق لمزيد من الدراسة .

وقد اشير ايضا الى الدور الذى يمكن ان تلعبه مساعدات برنامج الغـــذاء العالمى فى انشاء التعاونيات الرعوية بصفة عامة وفى انتاج الدريس بصفة خاصة . كما اشير الى الدور الذى يمكن ان تؤديه فى ايقاف الزحف الصحراوى او فى القيام بالكثير من الدعم لاعداد وتسويق المنتجات الحيوانية كتسمين الماشية او انتـــاج وتصنيع الالبان .

وعلى ضوء ما يتخذ حاليا من الاجراءات لاقرار اوضاع مؤسسات الانتاج الحيوانى فى السودان ، فقد درست امكانيات التوسع فى البرامج التعاونية الرعوية لتشـــمل المناطق المروية لزراعة محاصيل الاعلاف وتدبير التمويل ولوازم الانتاج من معدات وبذور واسمدة للتوسع فى زراعة الاعلاف حيث لا بديل لدور المراعى فى اســـتصلاح المناطق جنوب الخرطوم بسبب تأثر اراضى هذه المنطقة بالقلوية والملوحة وقـــد اشير الى عدد من النباتات التى يمكن زراعتها فى مثل هذه المناطق .

وفى ختام التقرير نوقش اهمية استحداث صندوق تمويل خاص للبرنامج التعاونـــى على غرار صـــندوق تداول الاعـــلاف الســـورى واشير الى بعض اهدافه ووسائله

وماينفرد به من مظهر اسلامى حيث تصرف قروضه قرضا حسنا دون فوائد طالما سددت فى مواعيدها . وفى هذا يمكن للسودان ان يسير بخطوات اسرع مستفيدا بالتجربة السورية فى هذا المجال ، وذلك بان ينشأ الصندوق المقترح وان يتم تمويله بما يكفى للبدأ بممارسة نشاطه ودفع عجلة العمل فى انشاء وتمويل الجمعيات التعاونية المتخصصة دون السير فيما مرت به سوريا فى سبيل انشاء هذا الصندوق بمساعدة برنامج الغذاء العالمى اوعن طريق مصادر اخرى يمكن ان تأتى فيما بعد .

وقد اشار التقرير فى نهايته الى الحاجة لمزيد من التعاون بين الادارات والهيئات المتعددة المعنية بالمراعى والانتاج الحيوانى والموارد الطبيعية بصفة عامة وهو امر يتطلبه التعاون بين الرحل والقبائل . وسوف يصبح فى تكوين لجنة التخطيط والمتابعة المقترحة وفى ايجاد كيان تمويل مستقبل ما يسمح بمزيد من التعاون والتنظيم بينها .

تقرير عـــن

تنمية موارد المراعى والاعـلاف بالســـودان

موارد السودان الرعوية والحيوانية

١ : يملك السودان موارد رعوية ضخمة على مدى مساحة شاسعة من الارض تبلـــغ حوالى ٥ر٢ مليون من الكيلومترات المربعة ، نصفها تقريبا فـى منطقة الســفانـا (٥١٪) وخمسها من الاراضى شبه الصحراوية (١٩٪) والباقى يعتبر من الاراضى الصحراوية (٢٩٪) . ويمثل السودان حوالى ٣ر٨٪ من مساحة افريقيا و٧ر١٪ من مساحة الارض.

وينساب النيل وعدد آخر من الانهار والوديان من خلاله دون ان يستغل فـــى الزراعة حاليا من هذه المساحات سوى حوالى ٥ر٤ مليون هكتار، منها حوالى ٥ر١ الى ٢ مليون هكتار بزراعة مروية والباقى بزراعة مطرية . والباقى يستغل غالبيته ،(وهو اكثر من نصف المساحة الكلية للبلاد) فى رعى قطعان الماشية ، التى تزداد كثافتها وفق معدلات الامطار والنمو الموسمى للمراعى ، ومتأثرة بعوامل اخرى كنوع التربة وتوفر مياه الشرب وانتشار بعض الحشرات الناقلة للامراض.

٢ : ويقوم من خلال هذه الموارد ثروة حيوانية ضخمة ، قد يختلف فى تقديرها لنقـص البيانات الاحصائية الدقيقة ، ولكنها قد تكون حوالى ١٢ مليونا من الابقار و١٨ مليونا من الاغنام والماعز ، وهى فى احصاءات اخرى للامم المتحدة قد راجعت الى الوحـدات الحيوانية بالسودان بما يعادل حوالى ٤٠ مليونا من الوحدات * . وهناك بعـــض

* آخر احصائية عن عدد الحيوانات فى السودان – وزارة الزراعة السودانية يوليه ١٩٧٥

الاحصاءات الحديثه ، ربما تكون اكثر دقة ، تشير بعض ارقامها الى ان تعداد الابقار في جنوب السودان قد يزيد كثيرا عن كافة التقديرات السابقة ** . على انه لا خلاف في ان القبائل الرحل تمتلك اغلب هذه الثروة .

وقد اشير في تفصيل الى امكانات الانتاج الحيواني في السودان ضمن دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عن الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع انتاج اللحوم بجمهورية السودان الديمقراطية . (يونيو ١٩٧٤) ، يمكن الرجوع اليها .

٣- غير ان هناك ظاهرتين غريبتين .... ثم نتجية يمكن استخلاصها .

واولى الظاهرتين ان الناتج الكلى من هذا المورد الطبيعى الضخم ، وهو المراعى والثروة الحيوانية التى تقوم عليها ، يعتبر ضئيلا ومحدودا ، اذ ان قيمته تعادل ١٠٪ من اجمالى الدخل القومى ، ونصيبه فى صادرات البلاد كان يتراوح فى السنوات الاخيرة ما بين ٧ الى ١٠٪ من القيمة الكلية للصادرات ، وهذا الناتج الكلى لم يكن ليكفى البلاد احتياجاتها من المنتجات الحيوانية ، التى اصبحت الدولة تستورد منها سنويا بما يعادل مليون جنيه سودانى ، ٨٠ الى ٩٠٪ منها من الالبان ومنتجاتها .

واما الظاهرة الثانية فانها تتصل بما حدث من نجاح فى استخدام اللقاحات الحديثة لمرض الطاعون البقرى ، وما صحب ذلك من رعاية بيطرية بصفة عامة ، ادت الى زيادة كبيرة فى تعداد الفصيلة البقرية من حوالى مليون رأس فى اوائل هذا القرن الى حوالى ٤ مليون فى منتصف هذا القرن والى حوالى ١٢ مليون رأس فى اوائل السبعينات *** .

** اشار الى هذه البيانات الدكتور فريد الستتدر من مصلحة المراعى والعلف فى حديث شخصى .

*** Gillespie, I.A(1966) The Nomads of the Sudan and their livestock in the 20 Century, Sudan J.Vet. Sei. Anim. Husbandry 7,13-23.

وقد ساعد بطبيعة الحال على حدوث ذلك ماتم من توسع تدريجى فى توفير موارد الشرب للقطعان فى مساحات شاسعة من مناطق الرعى . غير ان الجانب الاخر لهذه الصورة او الظاهرة يبدو قاتما ... اذ قد صاحب هذه الزيادة العددية الضخمة للقطعان ، تدهور خطير فى الغطاء النباتى الطبيعى وموارد الكلا فى مساحات شاسعة ، وازدادت مظاهر الرعى الجائر ، والرعى المبكر ، واتسع نطاق الحرائق للمراعى وما تبع ذلك من زوال التربة السطحية ونقص اثر الامطار بسبب سرعة تجميعها على شكل سيول سطحية وجريانها نحو المنخفضات وعدم تسربها فى التربة السطحية من خلال الغطاء النباتى ... الى غير ذلك من آثار ، مما انتهى بنا الى ظهور اعراض الزحف الصحراوى فى مناطق متعددة لم تكن لتشاهد فيها من قبل . والادلة على كل ذلك كثيرة ، نكتفى بالاشارة الى بعضها فيما يلى :

(أ) هناك مساحات شاسعة من الاراضى فى شمال السودان كان يكسوها غطاء كامل تقريبا من نبات الرعى الجيد المعروف لدى قبائل البطانة باسم " السحا " .. Blepharis edulis (والتعبير اللفظى للنوع edulis يشير الى استساغته) وقد انقرض تقريبا هذا النبات من مناطق شاسعة ليحل مكانه العديد من الحوليات قليلة القيمة الرعوية ، التى ما ان ينتهى موسم الامطار حتى تجف وتصبح هشيما تذروه الرياح . ولا يمكن القول ان ذلك مرجعه الى نقص الامطار ، فان هذا النبات لا يزال ينمو فى بعض

---

* Baasher M.M. The Role of Range Management in the Prevention and Control of Animal Diseases in the Sudan. S.J.Vet Sci. & Anim. Husb. Vol. 10 No.1

** تقارير متعددة عن نتائج محطة غزالات جوزت .

ودیان الصحراء الشرقية بين القاهرة والسويس فى معدلات امطار تقل كثيرا عن مناطق البطانة فى شمال السودان، والتى تدهورت مراعيها فى فترة قد لا تزيد على عشر سنوات بسبب الرعى الجائر* .

(ب) وبالمثل تشير المراجع المتعددة عن مراعى كردفان ودارفور الى ان الكثير من نباتات المراعى المستديمة الجيدة مثل نبات ابورخيص(عند الهبانيه) او ابوسليل عند الرزيقات (Andropogon gayanus هى الاخرى قد تناقصت ليحل مكانها الكثير من الاعشاب الحولية او الضارة " كحراب هوسه" Acinospermum hispidum الذى شوهد لاول مرة عام ١٩٥٢ ثم بدأ يغزو مناطق شاسعة فى كردفان ودارفور ليمتد الى النيل الازرق واعالى النيل وبحر الغزال . وبالمثل فان نقصا فى الامطار لا يمكن ان يكون سببا فى ذلك التدهور، اذ ان صيانة بعض هذه المناطق من الرعى الجائر، بوسيلة او بأخرى، سمح لهذه النباتات الجيدة بأن تنمو من جديد وتعيد صورتها الاولى خلال سنوات معدودة** .

(ج) بدأت مظاهر الزحف الصحراوى تبدو حدتها فى مناطق عديدة من البلاد لم تكن تظهر فيها من قبل ... ومن ذلك وصول الزوابع الترابية (القادمة من الشمال) جنوبا الى واو، كان آخرها فى نهاية شهر فبراير ١٩٧٥، لم تتمكن الطائرات بسببها من الهبوط فى مطار واو.

وتظهر هذه المشكلة بوضوح فى منطقة البشيرى بشمال كردفان حيث سريعا ما تظهر الكثبان الرملية كلما تعرضت اى منطقة منها للرعى الجائر.

Baasher M.M. The Role of Range Management in the Prevention and Control of Animal Diseases in the Sudan. S.J.Vet Sci. & Anim. Husb. Vol. 10 No.1

** تقارير متعددة عن نتائج محطة عزالات جوزت.

وليس اقل من ذلك دلالة ، ما شوهد فى السنوات الاخيرة من ظهور قوافل الجمال ترعى فى جنوب دارفور فى مناطق لم تكن لتظهر فيها من قبل .

٤ :واما النتيجة التى يمكن استخلاصها من خلال هاتين الظاهرتين، فانها تظهر السودان وكأنه قد استبدل او استنزف بعض موارده من الارض والماء والغطاء الرعوى الجيد ، بمزيد من قطعان الماشية ، دون ان يكون لوسائله فى ذلك مايؤدى الى زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية .

على ان هذه النتيجة لا يصح ان تخفى عنا حقيقة القدرات الفائقة التى يتحلى بها الرعاة واصحاب القطعان ، الذين استطاعوا ان يوائموا بين ظروف حياتهم فى ظل تغيرات وعوامل جدت عليها ، كزيادة فى السكان او زيادة فى عدد القطعان ، اوعوامل سياسية واجتماعية مختلفة دفعتهم الى الاندفاع نحو زيادة تعداد قطعانهم ... وهم ، ان هيىء لهم من الوسائل لصيانة مراعيهم وزيادة انتاجية حيواناتهم ، مثل الذى قدم لهم من مساعدات فى مكافحة امراض الحيوان، لما توانوا فى الافادة منها والاستجابة لها، وهم بما اثبتوه من كفاية عالية فى الوصول الى هذه الزيادات المتتالية لقطعانهم — رغم الذى يصادفهم فى ذلك من مشاق وجرى وراء الكلاء — فى وسعهم ان يسايروا التقدم فى زيادة الانتاج بنفس القدرات والكفاية اذا ما هيئت السبل الى ذلك .

وعلى النقيض مما كان من الواجب حدوثه ، فان الزيادة فى تعداد الماشية، كان يقابلها فى نفس الوقت تقلص مساحات ضخمة من اخصب مناطق الرعى كنتيجة للتوسع فى زراعة المحاصيل المروية او المطرية . وصاحب ذلك ايضا تراخ فى عمليات صيانة المراعى والتمسك بحقوق الرعى التقليدية التى كانت تكفل الحماية لمساحات ومسارات معلومة من الارض لقبائل محددة ، وذلك تحت ضغط من ازدياد عدد القطعان من ناحية ، ولان كافة القوانين المستحدثة قد جاءت خلوا من اى نص يشير الى صيانة

حقوق الرعى التقليدية او العرفية القديمة، مما ترك الامر معلقا تتضارب فيه الاراء . ولم يكن موقف الحقوق الخاصة بموارد المياه بافضل من ذلك وخاصة بالنسبة للابار وموارد المياه الكبيرة .

ويفسر كل ذلك كيف اصبح السودان يملك ماشية اكثر ، ترعى فى اراضى اصغر مساحة ، وافقر كلأ وعشبا ، ليضيع الكثير من جهدها فى التنقل والهجرات الموسمية الطويلة ، فلا تنتج الا القليل .

على ان هاتين الظاهرتين والنتيجة المستخلصة ، بما فيها من سلبيات وايجابيات تشير الى ان عوامل الانتاج فى قطاع المراعى والانتاج الحيوانى بصفة عامة ، هى حاليا وربما الى امد طويل بيد القطاع الخاص او بالاحرى بيد القبائل الرحل التى تملك القطعان وتستغل المراعى التى تغطى من البلاد اكثر من ثلثى مساحتها ... ومن ثم فان كل عناية فى هذا المجال لابد من ان توجه اليهم ومن خلالهم وباقتناعهم والا فسيظل اثرها محدودا او عقيما .

الاعمال السابقة فى مجال تحسين المراعى :

٥ : فى الوقت الذى كانت فيه الخدمات البيطرية توالى تقديم مساعداتها للسيطرة على امراض الحيوان مستعينة بمزيد من الوسائل العلمية المستحدثة، وبمزيد من العاملين ، وتضاعف فى نفس الوقت من قدراتها ومخصصاتها المالية، وبينما كان يسير الى جوار ذلك اندفاع آخر مماثل فى حقل زيادة موارد الشرب للقطعان بدعم مالى وضغط اجتماعى وسياسى كبير.... كانت القلة المحدودة العدد العاملة فى حقل المراعى من الخبراء والفنيين ومساعديهم (على الرغم مما قاموا به من دراسات وجهود علمية ضخمة فى اعداد الخرائط النباتية وتوزيع العشائر النباتية وعدد من التجارب الاساسية) كانت جهودهم تضيع ومساعيهم تتقلص امام موجات من الرعى الجائر ، تندفع فى كل موسم فى سباق نحو كل بادرة من النبات تشير الى خصب المرعى او وفرة الكلأ حيثما وجد الى جوار ذلك ماء لشرب القطعان .

ويبدو ان الوسائل العلمية للخروج من هذا الموقف لم تكن بالامر الهين بحكم ماسبق الاشارة اليه من عوامل ومؤثرات ، خاصة وان الكثير من الدراسات والتوصيات التى كانت تقدم الى الدولة فى هذا المجال كانت تعتمد على محاولة تطبيق بعض الوسائل المتبعة فى الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وروسيا دون النظر الى مدى الفارق او الخلاف بين الظروف الاجتماعية ، وكان تطبيقها فى بعض الظروف المشابهة بيئيا ، امثلة للفشل اكثر منها امثلة تحتذى .

وقد اعتمد فى الكثير من هذه المشروعات على اقامة الاسوار الشائكة حول مساحات كبيرة من المراعى لحمايتها وتنظيم الرعى فيها ، فى حين تصبح هذه الاسلاك واعمدتها بعد اقامتها اكثر احتياجا الى من يحميها . وقد ثبت (بالبحث العلمى المقدم لنيل الدكتوراه من الدكتور زهير مبارك عبد الله من جامعة ريدنج ١٩٧٠ ان عمليات التسوير بالاسلاك الشائكة غير اقتصادية فى ظروف السودان .

الاعمال السابقة فى مجال تحسين المراعى :

٥ : فى الوقت الذى كانت فيه الخدمات البيطرية توالى تقديم مساعداتها للسيطرة على امراض الحيوان مستعينة بمزيد من الوسائل العلمية المستحدثة، وبمزيد من العاملين ، وتضاعف فى نفس الوقت من قدراتها وتخصصاتها المالية، وبينما كان يسير الى جوار ذلك اندفاع آخر مماثل فى حقل زيادة موارد الشرب للقطعان بدعم مالى وضغط اجتماعى وسياسى كبير .... كانت القلة المحدودة العدد العاملة فى حقل المراعى من الخبراء والفنيين ومساعديهم (على الرغم مما قاموا به من دراسات وجهود علمية ضخمة فى اعداد الخرائط النباتية وتوزيع العشائر النباتية وعدد من التجارب الاساسية) كانت جهودهم تضيع ومساعيهم تتقلص امام موجات من الرعى الجائر ، تندفع فى كل موسم فى سباق نحو كل بادرة من النبات تشير الى خصب المرعى او وفرة الكلأ حيثما وجد الى جوار ذلك ماء لشرب القطعان .

ويبدو ان الوسائل العلمية للخروج من هذا الموقف لم تكن بالامر الهين بحكم ماسبق الاشارة اليه من عوامل ومؤثرات ، خاصة وان الكثير من الدراسات والتوصيات التى كانت تقدم الى الدولة فى هذا المجال كانت تعتمد على محاولة تطبيق بعض الوسائل المتبعة فى الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وروسيا دون النظر الى مدى الفارق او الخلاف بين الظروف الاجتماعية ، وكان تطبيقها فى بعض الظروف المشابهة بيئيا ، امثلة للفشل اكثر منها امثلة تحتذى .

وقد اعتمد فى الكثير من هذه المشروعات على اقامة الاسوار الشائكة حول مساحات كبيرة من المراعى لحمايتها وتنظيم الرعى فيها ، فى حين تصبح هذه الاسلاك واعمدتها بعد اقامتها اكثر احتياجا الى من يحميها . وقد ثبت (بالبحث العلمى المقدم لنيل الدكتوراه من الدكتور زهير مبارك عبد الله من جامعة ريدنج ١٩٧٠ ان عمليات التسوير بالاسلاك الشائكة غير اقتصادية فى ظروف السودان .

ولا يصح ان نغفل ذكر عوامل اخرى متعددة كانت تقف عقبة فى سبيل نجـــاح مشروعات تحسين المراعى كبعد المسافات بين مناطق الانتاج والاستهلاك ونقص وسائل التسويق المناسبة وارتفاع تكلفة النقل ، ثم ما يحدث من اتلاف لمسافات ضخمة مـــن المراعى بحرقها ، وقد قدر وزن ما يحرق فيها سنويا بحوالى ٨٠ مليون طن من المادة الجافة .

واخيرا ، وليس اقل اهمية مما سبق ، ان ما تحتاجه برامج تحسين المراعى من حســن الاعداد ، وما تتطلبه من الافراد والتمويل والتنسيق مع الاجهزة الشعبية فى مناطق المراعى ، لم يحـظ الى الان بنصيب كاف من الدعم والاهتمام .

على ان الاعمال والجهود الكبيرة فى حقل المسح النباتى والبيئى التى قام بهـــا اندروز (١٩٤٨*) وهاريسون وجاكسون (١٩٥٨**) قد وضعت للباحثين والدارسين الاسس العلمية التى يمكن من خلالها وضع برامج عملية فى حقل تنمية المراعى . ولا يمكن فى هذا الصدد اغفال الجهد الذى قام به بونميسون (١٩٥٨***) او شبرد (١٩٦٨) .

ولقد قامت الدولة فى السنوات الاخيرة بجهد ملحوظ فى الاعداد للنهوض بهذا المورد **** الرئيسى من موارد البلاد الطبيعية بانشائها لمديرية المراعى والعلف ، ثم بدراسة وتمويل عـدد من المشروعات الهامة ضمن اعادة تنظيم برامجه ، ثم بالعمل على استكمال اجهزتـــه بعدد كاف من المدربين فى الخارج ، عاد بعضهم ، واصبح بالمديرية الان نواة جـــيدة لجهاز يمكن الاعتماد عليه وسوف ينمو طبيعيا وفق ما يوضع له من برامج ومن خلال مايقـوم به من اعمال .

---

* -Andrews, F.W. 1948. The vegetation of the Sudan. In Agriculture in the Sudan, Chap. IV. Ed. J.D. Tothill. Oxford University Press.

** - Harrison, M.N., and Jackson, J.K. 1958. Ecological classification of the vegetation of the Sudan. Ministry of Agriculture, Sudan. Forestry Bulletin (N.S.), No.2

*** - Bonnemaison, Pierre P. 1958. Report to the Government of Sudan on grassland improvement and pasture development. FAO/ETAP Report No. 913. FAO, Rome

**** - Shephend, W.O. 1968. Range and Pasture Management, FAO/TA Report No. 2468. FAO, Rome.

الخطوط العامة لبرنامج مقترح لتنمية موارد المراعى والاعلاف بالسودان بانشاء التعاونيات الرعوية

٦ : يتطلب وضع مثل هذا البرنامج السير فى مراحل ثلاث :

الاولى : وتتصل بالسياسة العامة للدولة ومكان البرنامج منها .

الثانية : مرحلة التخطيط

الثالثة : مرحلة تشكيل وحدات انتاجية اقتصادية ، يدعمها وحدات معاونة .

٧ : المرحلة الاولى : تتصل بالسياسة العامة للدولة ومكان هذا البرنامج منها .

وهو امر قد اولته الدولة اهتمامها بما اوردته فى تسميتها لوزارة الزراعة والتغذية والموارد الطبيعية ، ثم بما قررته فى خطتها الخمسية ١٩٧١ـ١٩٧٥ وفى ميزانيتها من مخصصات ، وبما انشأته من ادارات ومصالح مسؤولة عن تنفيذ الخطط والبرامج ، كمديرية المراعى والعلف ، ومديرية صيانة المياه والتربة ، ومؤسسات الثروة الحيوانية ، والتنمية الريفية والزراعية ، والاجهزة البيطرية ، وغير ذلك . غير ان الامر الملاحظ سواء فى السياسة العامة لهذه المؤسسات والادارات والمصالح المتخصصة او فى برامجها ووسائلها فى تنفيذها ، ان التنسيق بينها قد يكون غير واضح ، بل وقد يكون هناك تعارض فى بعض اتجاهاتها ، فان تنمية الموارد المائية فى بعض المناطق (وهو امر له اهميته وضروراته) دون ربط ذلك بنظام للرعى وتحديد لحقوق الاستعمال كان سببا فى خلق الكثير من المشاكل ، نتج عنه كوارث عديدة فى كثير من المناطق ، والزحف الصحراوى واحد من مظاهرها ... والزراعة الآلية والتوسع فى مساحاتها لم تكن خيرا كلها ، وهى ان لم يتدارك الامر بربطها ببرنامج للمراعى وادخال زراعة البقوليات الرعوية فى الدورات الزراعية ، فسوف تترك من خلفها بعد سنوات قليلة من الاستغلال (وقل الاستنزاف) مساحات شاسعة من الاراضى البور نهبا لعوامل التعرية ، تزورها الرياح وتسفيها الرمال ، بعد فقدها لغطائها النباتى الذى كان يحميها ، وقد كان من الطبيعى ان تتضمن السياسة الموضوعة لاداراتها ، باقتران الافادة

بموارد ها واستنزاف خصبها المتراكم على مر الاجيال ، بنصيب من المسؤولية فى استعادة الغطاء النباتى ، وبما يعوض ما فقده قطاع المراعى والانتاج الحيوانى من خسارة وبما يحد من عوامل انجراف التربة والمياه .

٧ــ١ : وقد تكون اهم نواحى النقص فى سياسة الدولة فيما يتصل بالمراعى هو عدم وضوح سياستها نحو " حقوق الرعى " وحقوق الرعى هى الاساس فى وسائل صيانة المراعى وحسن استغلالها . ودعم هذه الحقوق قد يكون فى كثير من الاحوال الحد الفاصل بين امكانيات تحسين المراعى او تدهورها ، اى بين النجاح والفشل .

ولقد كانت فيما مضى ، حقوق الرعى التقليدية مكفولة ومحددة للقبائل فى مناطق ترحالهم وهجرتهم الموسمية ابتغاء المرعى والماء ، او تخلصا من الامراض والحشرات ، او فى اتجاههم نحو الاسواق التقليدية لكل منهم ، وكان يحكمهم فى ذلك تقاليدهم المرعية ، من خلال نظم محلية تحدد حقوق الرعى والمياه والزراعة واستغلال الاشجار وغير ذلك . غير ان ما صدر حديثا من تشريعات تنظيمية ومن توسع فى حفر الابار والمشروعات الزراعية المختلفة ، تركت من ورائها حقوق الرعى والمياه وكأنها مشاع للجميع او هى على الاقل لم توفر السند القانونى او الادارى الذى يحدد ويوضح موقف الدولة من حقوق الرعى التقليدية القديمة . وكان فى ذلك ما دفع بالقبائل الى الاهتمام بزيادة تعداد حيواناتهم (وحقوقهم فى ملكيتها مصونة) ، دون الاهتمام بالحفاظ على حالة المراعى وصيانتها . وهو امر من الطبيعى ان يحدث اذ كيف يمكن ان نطالب قوما بان يتركوا الكلا والعشب ليستكمل نموه ولو لفترة محدودة او لموسم آخر ، فى حين ان مجرد وجوده سوف يجتذب اليه قطعانا اخرى ، فى سباق لرعيه .

٧ــ٢ : وقد كثر فى الآونة الاخيرة ترديد النقد الشديد للرعاة فيما يتصل بما يتبعونه من ترحال بقطعانهم هو سمة حياتهم ، دون الاشارة الى ان هدفهم الاساسى من الترحال والسير فى هذا الطريق الشاق انما هو الابقاء على حياة ما يملكون من قطعان . ولقد اشار الى هذه الحقيقة المهندس على دراج على* ، فهو بعد ان اشاد بقدرات

* Darage, A.A. 1973, The Impact of Ranching Dev. under The Savanna Condition in The "Baggara" Country of Western Sudan.

البقارة ومسهارتهم فى رعاية حيواناتهم واختيار مناطق الرعى وموارد المياه ، انتهى الى ان سياسة الترحال هذه والهجرة من منطقة الى اخرى " ان هى الا سياسة رعوية معروفة ومتبعة فى مجتمعات مستقرة باستراليا وروسيا والشرق الاوسط والولايات المتحدة الامريكية . والفارق الوحيد هو ان التنقل الموسمى فى الولايات المتحدة الامريكية هدفه الفائدة التجارية فى حين انه هنا هدفه الابقاء على الحياة" .

وقد تكون نقطة الخلاف هذه ، احد وسائلنا فى التغلب على بعض مشكلات المراعى وذلك من خلال العمل على ادخال عنصر الفائدة التجارية او الاقتصادية تدريجيا ضمن السياسة الرعوية المتبعة .

ولا شك ان الهجرات الموسمية خلف الماء والمرعى من خلال طرق ومناطق محددة لكل قبيلة ، ليست الا صورة اخرى من نظام " الحمى " الاسلامى الذى يمكن اعتباره اقدم سياسة رعوية فى العالم * . (انظر ايضا الملحق رقم ١) وقد ظهر محليا فى هذه المناطق المختلفة كرد فعل لظروف البيئة ومتطلباتها ، وثبت نجاحه فى الحفاظ على المراعى وتحسين الغطاء النباتى وصيانة التربة والمياه وكان له منذ القدم اسسه وتقاليده المرعية .

والحمى (والجمع احمية) فى معناه الرعوى هو ان تقوم العشيرة او القبيلة فى تعاون كامل بحماية مراعيها التقليدية والذود عنها بغية صيانتها وتنمية مواردها والحفاظ على مياهها لصالح قطعانهم ، وبحيث لا يحق لغيرهم ان يرتاد او يرعى الحمى الا باذن منهم . ويقضى العرف والعادة والظروف البيئية بان ترعى ماشية اصحاب الحمى فى خلال مواسم معينة او حينما تكون الحاجة ماسة لذلك . وسياسة " الحمى " الرعوية فيها دعم للاستقرار او مجابهة للطوارئ فى مواسم الجفاف وسنين الجدب .

DRAZ, O. 1969. The "Hema" Grazing System of Range Reserves * in the Arabian Peninsula, and its Possibilities in Range Improvement and Conservation in the Near East. (FAO/PL: PFC/13, June 1969).

ولقد كانت هذه السياسة معروفة فى الجاهلية والاسلام ، وذكرها فـــى الادب والتاريخ وخاصة بالنسبة للذود عن الحمى كثير. ولو اتيحت الظروف لهذا النوع مـــن السياسة الرعوية ونالت الدعم والتنظيم ، فان النتيجة الحتمية لهذا هو ان يتغيـــر التراجع او التقهقر النباتى الذى ساد ظروف الغالبية من مراعى الوطن العربى بصـــفة عامة نتيجة الرعى الجائر المباح ، ليستبدل بتعاقب نباتى تتقدم فيه البيئة النباتية فـــى اتجاه الذروة او الاوج Climax . هذا بالاضافة الى ان الحمى هو نوع من الملكية الجماعية يمكن ان يسود فيه تعاون الجماعة من المنتفعين به فى النهوض بموارده وصيانتها .

ولقد امكن تطوير " الحمى " فى صورة تعاونيات رعوية حديثه ، اصبحت الاساس فـــى وضع برنامج تحسين المراعى فى سوريا .

٨ : المرحلة الثانية ــ مرحلة التخطيط :

٨ ــ ١ : فى مثل هذا النوع من البرامج ، يتطلب الامر التمهيد اولا بدراسة تحليليـــة للمشاكل المحلية ، ثم للعوامل الايجابية التى يمكن ان يقابلها البرنامج او يسيـــر مـــن خلالها فى خطواته التنفيذية . ونشير فيما يلى الى بعض من هذه المشاكل .

٨ ــ ٢ : كان على سكان هذه المناطق حتى يوائموا بين احتياجاتهم والظروف البيئية ، ان يعيشوا حياة هجرة وترحال من خلال مجموعة من الاستراتيجيات الاجتماعيـــــة والاقتصادية ، تقوم على الاعتماد بصفة اساسية على تربية الماشية ، ملتجئين الى التنقل الدائم او الموسمى من اجل :

(أ) تغطية احتياجات قطعانهم من المراعى والمياه ، او للتخلص من بعـــض الظروف المحلية كالامراض او الحشرات (دبانة تسى تسى) ، او هربا من مناطق الامطار الغزيرة فى اراض ذات تربة طينية يصعب التنقل فيها .

(ب) للاقتراب من مناطق التسويق .

(ج) للعودة الى الديار والاهل لمن اسعدهم الحال بذلك .

٨ــ٣ : ويتطلب ازدياد عدد السكان ، خلق اعمال جديدة تستقطب نسبة منهـــم ، مع ادخال بعض المشروعات الزراعية التى تزيد انتاج الغذاء لسد احتياجاتهم ولكـــن فى تكامل مع الانتاج الحيوانى ، الذى يعتبر موردا رئيسيا يلائم ظروف المنطقة ، مع

الاخذ فى الاعتبار ان استقطاع مساحات كبيرة من اجود مساحات المراعى لمشروعات الانتاج الزراعى (وهى فى اغلب الحالات تختار مساحاتها فى اعلى المناطق امطارا) ان لم يصحبه انتاج بديل يعوض ما كانت تنتجه هذه الاراضى من الكلأ ،فسوف يؤثر ذلك على الانتاج من المساحة الاكبر ، والتى وان كان انتاجها من وحدة المساحة محدودا بسبب العوامل البيئية ، فان انتاجها لا يكلف كثيرا كما ان الانتاج من المساحات الشاسعة لاراض الرعى وارتفاع الاسعار والطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية لابد ان يكون له وزنه فى اى مقارنة . وهذا يتطلب ان توجه الغالبية من المشروعات الزراعية المقترحة فى هذه المنطقة لتكون مكملة لمشروعات الانتاج الحيوانى .

٨ــ٤ : ان ازمات الجفاف التى تمر احداها حاليا ببعض مناطق افريقيا والشرق الاوسط وما ينتج عنها من خسائر وآلام ، ليست هى السبب الرئيسى لهذا الدمار الذى نراه عاما فى كثير من المناطق الرعوية . ومرد ذلك وسببه الحقيقى ، هو الاثار التراكمية التى سبقت الجفاف الحالى خلال هذا القرن من الزمان ، نتيجة ضغط السكان والماشية ، ونتيجة الاخلال بحقوق الرعى واستخدام الاراضى ، ثم ماصحب ذلك من رعى جائر وتقطيع للاشجار ــ وكنتيجة للتوسع فى المشروعات الزراعية فى اراضى قد تغل لفترة محدودة ولكنها قد لا تعود لانتاجها الزراعى او الرعوى السابق الا بعد مرور سنوات طويلة .

وعلينا ان نتوقع دائما سنين اخرى مطيره ، فى تبادل مع مواسم اخرى جافة ، فهذه طبيعة هذه المناطق الذى ثبت من البحوث العلمية ان هذه كانت حالتها خلال العشرين قرن الاخيرة من الزمان * ، وانه لا دليل على وجود تغير ملموس قد حدث خلالها او سوف يحدث فى مناخها سوى ذلك الذى نراه من تبادل غير منتظم فى خلال حياة الجيل الواحد من الاهالى .

٨ــ٥ : ان الظروف البيئية التى تعيش فيها القطعان تجعلها فريسة الجوع فى بعض فترات حياتها ويزيد من اثر ذلك ما تفقد من جهد خلال هجراتها الشتوية اوالموسمية .

---

* Butzer, K.W. 1961. A History of Land Use in Arid Climates UNESCO, Paris, P. 31.

٨ــ٦ : هناك شبه انفصام فى التخطيط لمشروعات الانتاج الزراعى والحيوانى ·

٨ــ٧ : سبق الاشارة الى النقص الواضح فى التشريعات المتصلة بحقوق الرعى وتحسين المراعى ·

٨ــ٨ : يتعرض الانتاج الحيوانى لازمات شديدة نتيجة عدم وجود احتياطى من الاعلاف الجافة او المركزه لسد النقص فى مواسم خاصة او خلال موجات الجفاف ·

٨ــ٩ : هناك صعوبات ضخمة تتصل بالتسويق للانتاج الحيوانى بصفة عامه ·

٨ــ ١٠ : وسائل تمويل الانتاج الحيوانى غير متوفرة وذلك بسبب كون الحيوان ثروة منقولة من ناحية ، وان ارض المراعى هى الاخرى غير مملوكة ولا يمكن اعتبارها ضمانا عقاريا ·

٨ــ١١ : واخيرا فان عدد الفنيين والمدربين المؤهلين من الشباب السودانى مع مايبذلون من جهود ضخمة فى هذا المضمار ، فانهم فى حاجة الى مزيد من الدعم بالعديد من الافراد المدربين المؤهلين ، والى مزيد من التمويل ضمن خطط وبرامج تعد بعناية وتجهز بالمعدات اللازمة ، من خلال استراتيجية واضحة فيها تعاون بين اجهزة الدولة ومجتمع الرعاة ، ضمن نظم تكفل حيازات وحقوق الرعى ، كما تكفل للدولة مزيدا من الانتاج وصيانة للموارد الطبيعية ·

٩ : والى جوار هذه الصعاب والعقبات والظروف البيئية الشاقة لابد لنا من ان نشير الى عدد آخر من العوامل الايجابية المشجعة قد يكون فى مقدمتها :

٩ــ١ : ضخامة فى مساحات الموارد الرعوية التى تملكها البلاد ·

٩ــ٢ : مع ماحاق بنباتات المراعى الجيدة من تدهور فلازالت بقاياها ممثلة فى كافة البيئات الرعوية ، وهى ما ان تصان من الرعى الجائر وسوء الاستعمال لفترات محدودة حتى تعود الى الظهور ، متكاثرة بسرعة ، حتى فى اقسى الظروف البيئية · والامثلة على ذلك كثيرة ·

٩ــ٣ : هناك مناطق شاسعة فى الجنوب يمكن ان تنتج احتياطى علفى ضخم من الدريس المجفف فى شكل بالات او على شكل مسحوق ···· الخ وسوف يحين وقت استخدامها ان آجلا او عاجلا ·

٩ــ٤ : وجود فرص كثيرة للتكامل الزراعى والحيوانى نتيجة امكان ادخال البقوليات الرعوية كمصدر اساسى للاعلاف ولاعادة الخصوبة للتربة ضمن مشروعات التوسع الزراعى ·

٩ــ٥ : وجود قطاع ضخم من الرعاة ، ولهم خبراتهم ، وعلى اكتافهم قامت هذه الثروة الحيوانية الضخمة ، ولن ينقص خبرتهم مايقال عنهم دون فهم لواقعهم وظروفهم ·

٩ــ٦ : قام الفنيون والخبراء بدراسات كثيرة سابقة ، يمكن ان تكون اساسا لخطة شاملة تحوى الكثير مما بدأته الدولة من مشروعات ، ويمكن وضع هيكلها ضمن ما سوف نورده فى المرحلة الثالثة ، مرحلة التنفيذ ، وقد اشير الى بعضها فيما سبق .

١٠ : ولابد لنا فى صدد اعداد الخطة العامة من :

١٠ــ١ : استكمال اعداد الاجهزة الفنية والادارية اللازمة فى حدود الموارد المحلية المتاحة ، مع الاخذ فى الاعتبار القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعى واهميته فى اقتصاد البلاد ، والعمل على الاستعانة بالمعونات الدولية والاقليمية والقومية (العربية) والثنائية المتاحة ، كلما امكن ذلك والاساس الطبيعى هو ان يتولى مثل هذه المسؤولية ادارة متخصصة يوفر لها ما يلزمها من موظفين وافراد ، وتخول سلطات كاملة ، على ان يكفل لها تعاون ومؤازرة المصالح والادارات الاخرى ذات العلاقة ، كادارات صيانة المياه والتربة ومكافحة امراض الحيوان ، والميكنة الزراعية ، والتعاون ، والتمويل ، وهيئات البحوث العلمية ، وذلك عن طريق تكوين لجنة عليا للتخطيط والمتابعة مهمتها مراجعة الخطط الموضوعة وتدبير احتياجاتها ثم متابعة خطوات تنفيذها على مستوى الدولة .

وسوف يمهد ذلك الاستخدام كافة الخبرات المتوفرة والموزعة على ادارات متعددة بحيث يمكن عن طريق ذلك جمع جهودهم المبعثرة وتوجيهها وجهتها السليمة لتحقيق قدر ملموس من النتائج فى فترة محدودة .

ونظرة سريعة الى توزيع مخصصات الميزانية فى مجال الانتاج الحيوانى وفى الخدمات البيطرية بنظيرها من المخصصات لمديرية العلف والمراعى ، وذلك ضمن الخطة الخمسية ١٩٧١ــ١٩٧٥ ، تظهر مدى عدم التوازن فى التوزيع ، فمع اهمية المراعى كمصدر رئيسى للانتاج تعرض الى الكثير من سوء الاستعمال فان نصيبه لم يتعد ١ الى ٨ من مخصصات هذه الجوانب الثلاث مجتمعة ، والامر يبدو اكثر شذوذا عند النظر الى المخصصات المالية وتوزيعها فبينما تحظى مشروعات الدراسات والبحوث بصفة عامة بنصيب كبير (وهو امر لا شك خطوة الى الامام) فتوضع لها البرامج المفصلة وتخطط الدراسات وما يلزمها من خبرات محلية وخارجية ، تترك الى جوار ذلك الارض وما عليها لتحترق مرة كل عام ... ولا اعتقد ان ذلك يحتاج

انتظارا لصورها الجوية واعداد خرائطها الارضية ... لايأس من الحصول عليها ...
ولكن ليس بالضرورة قبل ان نطفئ الحريق ، ونضمد جراح الارض التى نبيد غطاءها الذى يحميها وندمر ما يعادل ٨٠ مليون طن سنويا من العلف الجاف فى عالم تتفاقم فيه ازمات الجوع ومشكلاته .

ان لجنة عليا للتخطيط والمتابعة فى المستوى العلمى والادارى والقومى ، لكفيلة بايجاد توازن معقول بين اولويات الاعمال المقترحة واحتياجاتها .

١٠ــ٢ : توفير مصادر التمويل للمشروعات من الموارد المحلية والخارجية كبرنامج التنمية لهيئة الامم المتحده وبرنامج الغذاء العالمى ومصادر التمويل العربية وفى مقدمتها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والبنك الدولى وبعض شركات الاستثمار الخاصة .

وقد تكون البدايات المحدودة الناجحة فى صورة مشروعات رائدة خير وسيلة لايجاد الثقة لدى هيئات التمويل المحلية او الخارجية .

١٠ــ٣ : اصدار التشريعات والنظم الادارية التى تتطلبها ظروف البلاد على ضوء ما اتبع فى بلاد اخرى وخاصة فى مجال انشاء التعاونيات الرعوية التى تعتمد على نظام الحمى ، وتعاونيات تسمين الماشية ، وانشاء صندوق تداول الاعلاف ، ومؤسسة الاعلاف ، ومنع فلاحة (زراعة) الاراضى فى المناطق قليلة الامطار ، وبرنامج التوسع فى زراعة الاعلاف المروية والمطرية ، واخيرا قانون المراعى ، مما سنشير اليه فى موضع اخر من التقرير .

(وارفق بالتقرير مجموعة من الوثائق عما اتخذ فى هذا الشأن بالقطر العربى السورى للاسترشاد بها فى اعداد نظيرها فى ظروف السودان) .

١٠ــ٤ : دعم وتحسين وسائل المواصلات

والمواصلات تعتبر احد المعوقات الرئيسية لبرامج تنمية الانتاج الحيوانى بصفة عامة فى السودان ، وقد يكون من الضرورى فى البداية العمل على الافادة من النقل النهرى فى نقل الحيوانات خلال بعض المواسم ، والاعلاف (بالات الدريس المضغوط) فى مواسم اخرى . وقد تكون المنطقة على محور امتداد النيل ما بين ملكال ــ ملوط ــ الخرطوم ــ خير بداية فى هذا المجال ، وذلك للربط بين موارد الانتاج فى الجنوب

بمراكز التسويق فى الخرطوم . وبالمثل فى المنطقة بين مصر والسودان على امتداد بحيرة ناصر. وليس من المتعذر زيادة عدد من العنادل والبواخر النيلية لتخصص لهذين الغرضين .

وتبدى الحكومة اهتماما كبيرا فى الوقت الحاضر بتحسين مستوى استخدام خطوط السكك الحديدية ، وقد يكون فى الربط بين موارد الانتاج على المحور — واو — الميرم — بابنوسة — فى اتجاه الخرطوم ، مجال جدير بالاهتمام ، وذلك بالاضافة الى دعم وتحسين استخدام ما كان مستخدما من قبل من خطوط تربط بين مصادر الانتاج والتسويق وموانىء الشحن فى بور سودان وفى حلفا .

وطبيعى انه من الضرورى فى اختيار مناطق مشروعات تنمية برامج الانتاج الحيوانى بصفة عامة ، الالتزام باهمية وجودها على مقربة من وسائل ميسرة للنقل النهرى اوالبرى او ان تدمج فى تخطيطها ما يسمح باستخدام النقل الجوى .

وايا كانت وسيلة النقل المستخدمة فانه من الضرورى العمل على تخفيض نفقاتها من ناحية ، وتخصيص وربط وسائل النقل النهرى او بالسكك الحديد بالمشروعات لتفادى التاخير فى برامج النقل لما فى ذلك من وفر فى مدة الشحن وفى الاعلاف المستهلكة خلال الترحيل او النقل على الاقدام التى يستنفذ فيها كميات ضخمة من موارد الرعى (وهى احد موارد البلاد الطبيعية) وهو امر لا يحسب عادة او تقدر قيمته فى مقارنة تكلفة ترحيل الماشية بين مصادر الانتاج والاستهلاك .

والفرق فى الزمن يختلف من منطقة لاخرى فهو ما بين نيالا والخرطوم (للابقار) يستغرق ٣ ايام بالسكة الحديد فى حين انها تحتاج الى ٥٠ يوما فى ترحيلها سيرا على الاقدام . وهى من الابيض الى الخرطوم (للاغنام) تستغرق الرحلة من الزمن يوم ونصف يوم بالسكة الحديد او ١٥ يوما سيرا على الاقدام .

١١ : المرحلة الثالثة

وهى مرحلة انشاء وحدات تعاونية انتاجية

ويدعمها وحدات معاونة

وفى مثل ظروف هذه البيئات الرعوية الشاسعة المساحة ، التى تسود فيها ظروف اجتماعية غير مستقرة ، فان تنفيذ خطط وبرامج لتحسين المراعى وتنمية الثروة الحيوانية دون الاعتماد على السكان المحليين للقيام بالدور الرئيسى يعتبر امرا بعيد الاحتمال . وقد دلت التجارب والخبرة السابقة انهم ان لم يكونوا احد عناصر الخطط والبرامج والمشروعات المنفذة ،فهم ان اجلا او عاجلا ، سوف يصبحوا من العناصر المضادة لها .

ومن الحكمة ان نوائم بين وسائلنا التى نراها حديثة وبين بعض وسائل الرحل فى هجراتهم وفى تقاليدهم ، وقد اشرنا من قبل الى ماذكره المهندس على دراج على ، من ان الترحال والهجرة المتبعة فى السودان هى سياسة رعوية سليمة ومتبعة فى مجتمعات حديثة فى استراليا والولايات المتحدة وروسيا والشرق الاوسط وعلى الفارق الوحيد فى الحالتين هو ان التنقل الموسمى فى الولايات المتحدة الامريكية هدفه الفائدة التجارية فى حين انه هنا هدفه الابقاء على الحياة . وقد اشرنا ايضا الى نظام " الحمى " الاسلامى كسياسة رعوية سليمة وكيف امكن ربطه بالنظم التعاونية المستحدثة ، ولا اقول تطويره فى صورة تعاونيات رعوية ، لان الحقيقة ان تعاون الجماعات ضمن نظام الحمى ، هو اقدم عهدا ، وكان اقوى رابطة من تعاونياتنا المستحدثة . وليست مسارات وهجرات القبائل الى مرابعهم (فى السودان مخارف بدلا من مرابع) الموسمية ، كوحدات رعوية لها تقاليدها واعراضها الا صورة اخرى من الحمى (مثلها كالمحمية فى غرب سوريا و " الكوز " عند الاكراد فى شمالها " والمراح " فى لبنان) واذا امكننا تطوير هذه الصورة فى شكل تعاونيات رعوية على اسس شبيهة بالذى تم فى سوريا ، فتمنح حقوق الرعى لافرادها فى مرابعهم التقليدية مع تقديم مساعدات ومعونات وتمويل كاف مقابل التزام بصيانة هذا المورد الطبيعى وتنمية انتاجه ومعاونة الدولة فى تنفيذ برامجها ومشروعاتها، فان تطورا كبيرا يمكن ان يحدث فى هذه المناطق . فمن خلال هذه الجمعيات التعاونية يمكن تنفيذ تنظيم الرعى : وايقاف الحرائق ، وادخال صناعة حصاد مساحات من الاعشاب الخضراء وتحويلها الى دريس

كعنصر معاون للسيطرة على الحرائق ، وانتاج علف احتياطى ، يمكن ان يكون حافزا على البدء فى التحول الى نوع من الانتاج المكثف فى انتاج الالبان او تسمين الماشية وفق ماتسمح به ظروف كل منطقة .

وقد امكن فى ظروف قد لا تكون مماثلة لظروف السودان تماما ، الا انها ظروف بداوة وترحال ، ان كان للنجاح فى انشاء تعاونيات رعوية فى ظروف البادية السورية اثره فى استجابة البدو للانضمام لهذا الاتجاه التعاونى بعد الذى رأوه ولمسوه من مساعدة الدولة لهم فى صميم احتياجاتهم ، فتضاعف عددها الى ١٤ تعاونية تغطى ١٢٠٠ر٠٠٠ هكتار من الارض فى خلال سنوات محدودة . ولاشك ان الدولة فى السودان فى رغبتها الصادقة فى معاونة القبائل ومساعدتهم فى النهوض ، وقد اختطت فى برامجها ان تكون نهضتها الزراعية والاقتصادية قائمة على التعاون ، سوف تجد من قبائل السودان ، (ان سارت هى فى هذا المجال) ، اقبال اهل سوريا .

وقد اطلعنى الكثيرون ممن ناقشتهم على مدى تطلع بعض القبائل السودانية الى الحركة التعاونية ومبادراتهم فى هذا السبيل ، واشير فى ذلك على وجه الخصوص الى ماذكره السيد المهندس الزراعى ابوالقاسم على (اخصائى المراعى بوزارة الزراعة سابقا) ، عضو مجلس الشعب السودانى عن احدى دوائر شمال دارفور ، ثم الى البحث المقدم من السيد عامر حمد حامد مفتش التنمية الريفية قسم الدراسات الاقتصادية — ادارة استقرار الرحل بوزارة الحكومة المحلية ، وكذلك الى البحث المقدم من السيد يس حسن بشير اخصائى اقتصاديات المراعى والعلف بوزارة الزراعة عن اسلوب الانتاج فى المجتمع الرعوى السودانى .

ويقوى نفس الاتجاه مناقشاتى مع السيد المهندس الرشيد عبد الماجد مدير المراعى والعلف بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية فى بحثه عن المراعى والترحال (المؤتمر البيطرى الاخير) وكذلك ما اشار به السادة معاونوه فى شأن اختيار عدد من المناطق والقبائل المحددة كبداية لهذا الجهد التعاونى .

وطبيعى انه لابد من استخدام هذه الهياكل الانتاجية فى صورة تتقبلها نظم الدولة من ناحية ، وتتفق مع رغبات القبائل ومع العدالة الاجتماعية ، ويبدو ان النظام التعاونى هو اكثر الصور المقبولة حاليا ، فالدولة قد جعلت منه اساسا للنهضة الحديثة التى تتمثل من خلاله رغبات الشعب واهدافه .

غير انه لابد من الاخذ فى الاعتبار ان ادماج الرعاة واصحاب القطعان فى نظم وهياكل مستحدثة لا يمكن ان يظهر تلقائيا بل من الضرورى وضع اسس ومشجعات لاستحداث بداية ناجحة ، هى الكفيلة بعد ذلك باستقطاب الاهتمام به وتنشيط هذا الاتجاه .

ويتطلب ذلك تخطيطا مناسبا ، بحيث يشمل ذلك كفالة او الصفة القانونية للهيكل التعاونى بالنسبة لحقوق الرعى ومايخصص للتعاونيات الرعوية من اراض ، ويمكن من خلالها بدء برامج ناجحة لايقاف الرعى الجائر وامكان السيطرة على الحرائق لبدايات محدودة فى برامج انتاج الاعلاف والدريس لتكثيف الانتاج الحيوانى واستقرار الرحل ورفع مستواهم ... الى غير ذلك ، وكلها عناصر رئيسية فى الخطة العامة لتحسين المراعى .

وقد لا اجد فى هذا الشأن خيرا مما كتبه السيد خالد عبد الماجد مدير عام مصلحة التعاون والتنمية الاقتصادية بوزارة الحكومة المحلية والاسكان وتنمية المجتمع بالخرطوم ، موجها الى السيد محافظ مديرية شمال كردفان فى شأن استقرار الرحل وعن امكانيات اقامة جمعيات تعاونية فى اوساط الرحل ضمن اقتراح وبحث قدمه السيد عامر حمد حامد ، وقد نوقش بالوزارة واتضح انه يمكن ان يخدم اغراضا كثيرة يمكن تلخيصها فى الاتى :-

(أ) ان تنفيذ المشروع المقترح عن طريق جمعيات تعاونية يحقق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المرجوه ويدعم الصلات بين اعضاء تلك الجمعيات ويعمل على استقرار الرحل .

(ب) المشروع وما يكفله من فوائد يجعل الرحل يحسون بقيمة انتاجية حيواناتهم مما يؤدى للاستجابة لتحسين نسل ابقارهم والعناية بها مستقبلا .

(ج) المشروع يجعل البقارة يقيمون لمدة اطول وفى مكان واحد وبالتالى يعطى الفرصة للاستفادة من الخدمات البيطرية والارشادية.

(د) تجميع مدخرات الافراد واستثمارها فى افاق واسعة وتحديث طرق الاستفادة من منتجات الحيوان وارتفاع الدخل لافراد الرحل والحد من استغلال التجار والوسطاء لثراوتهم الحيوانية.

(هـ) المشروع يعمل على توفير منتجات الالبان من جبنة وزبده ومسلى ومد المواطنين بها ويعمل على تركيز الاسعار والحد من غلاء المعيشه.

(و) يعمل المشروع على تصعيد عمليات التنمية بالبلاد.

(ز) تحريك مجتمع الرحل ونقله من قطاع تقليدى فى الاقتصاد السودانى الى قطاع حديث واختيار التعاون كاداة للقيام بهذه المهام.

هذا وقد ناقش الاجتماع المشترك الذى عقد بالوزارة فى حينه لبحث نفس الموضوع اهمية استقرار الرحل ونشر الوعى التعاونى فى اوساطهم، تمهيدا لانشاء الجمعيات التعاونية المقترحة وقد رأى المجتمعون ان تبدأ التجربة فى منطقة " الحوازمة ".

وقد ناقش المجتمعون موضوع التمويل والدعم المالى لهذه الجمعيات واهمية توفيره قبل الشروع فى التنفيذ، وامكانية مساهمة المجلس التنفيذى للمديرية مع الوزارة فى رأس مال الجمعيات المقترحة، مع توفير التسهيلات المالية من البنوك وذلك بالاضافة الى الاسهم المطروحة لاعضاء الجمعيات ومن رسوم الدخول. كما روئى ان تدار هذه الجمعيات من قبل مجلس ادارة منتخب من اعضاء الجمعية بموجب القانون الذى ينظم الحركة التعاونية (الادارة الذاتية) على ان يكون هنالك جهاز استشارى ديوانى من جميع الاطراف المعنية يقدم المشورة الادارية والدعم الفنى للمجلس المنتخب.

ويبدو ان البحث المقدم لم يجد فرصته فى التنفيذ بسبب نقص الخلفيات التنظيمية التى يمكن ان يرتكز عليها. واولها امكان تخصيص الاراضى التى يمكن تحديدها

لمثل هذه التعاونيات الرعوية ضمن ماتسمح به التقاليد والعرف بالمنطقة ، وكفالة الصفة القانونية لذلك .

وجدير بالذكر ان المختصين بالبنك الزراعى التعاونى افادوا بان تخصيص الارض يمكن ان يكسب الجمعية التعاونية الرعوية الحق فى الحصول على القروض والتمويل ضمن نظم ولوائح البنك وسياسات التمويل التى يعمل فى حدودها حاليا ولا يتعارض هذا وما يراه الكاتب من امكان تطبيق التجربة السورية بالنسبة للتمويل عن طريق انشاء صندوق خاص بهذا النوع من التعاونيات سمى " صندوق تداول الاعلاف " بدأ من الصفر وبلغ رأس ماله الحالى حوالى ١٥ مليونا من الليرات السورية . وهو يقدم قروضه لهذه التعاونيات دون فوائد " قرضا حسنا " طالما سددت فى مواعيدها ، وهو ما سنشير الى بعض تفاصيله فى مكان آخر .

وطبيعى انه يمكن ايضا الاستئناس بصور عقد التأسيس للتعاونيات الرعوية المعمول بها فى القطر العربى السورى فى اعداد العقد التأسيسى الذى يناسب ظروف السودان والذى يشار فيه الى اهداف الجمعية ومجال تطبيقها ووسائل اداراتها والاشراف عليها .

وقد يتطلب الامر فى البداية تكوين فريق صغير من المؤمنين بهذا العمل التعاونى يكون مهمته الاولى بعث هذا العمل بتكوين عدد محدود من التعاونيات الرعوية الرائدة فى عدة مناطق مختارة يأنسون فيها امكان النجاح ، لتكون نقاط انطلاق فيما حولها من مناطق فيما بعد ، وقد اقترح بعد مناقشة للفكرة مع اكثر من مسؤول ان يتكون الفريق الاول من السادة يس حسن بشير اخصائى اقتصاديات المراعى والسيد عامر حمد حامد مفتش التنمية الريفية والسيد المهندس الزراعى ابوالقاسم على عضو مجلس الشعب والسابق الاشارة الى جهودهم فى هذا الشأن على ان يرافقهم احد الاخصائيين فى المراعى المعينين بكل منطقة ستنشأ فيها التعاونية .

ويمكن مستقبلا تكوين فرق اخرى مماثلة تختص بوحدات اقليمية محددة او محافظات . ويبدو ان هناك شبه اتفاق بامكان البدء بانشاء عدد من هذه الجمعيات فى كردفان ودارفور والنيل الازرق واعالى النيل والخرطوم ، مع اختلاف فى الاهداف والتخصصات من اقليم الى آخر .

فحول بابنوسة يمكن ان تنتجه الجمعية بثقلها الى دعم انتاج الالبان والعمل على توفير الاعلاف ربما عن طريق حصاد القش (حشه) آليا وحزمه فى بالات مما يتوفر فى منطقة الميرم على مساحة حوالى ٦٠ كيلومتر تقريبا على خط السكة الحديد ، وبذلك تطول فترة بقاء القطعان حول بابنوسة ويزيد اللبن بوفرة التغذية الجيدة . ويمكن للجمعية ان تقوم على انشاء مستودع او اكثر للاعلاف ، وتوزيعها على اعضاء الجمعية كقروض تسدد فى مواسم الانتاج (وبدون فوائد فى حالة تكوين صندوق تداول الاعلاف) وهناك فرصة لانشاء اكثر من جمعية فى هذه المنطقة احداها للحوازمة (كاقتراح السيد عامر حمد والدراسة التى قدمها عنها كقبيلة ومنطقة) والاخرى للرزيقات (كاقتراح السيد المهندس الرشيد عبد الماجد مدير المراعى والعلف بوزارة الزراعة والاغذية والموارد الطبيعية) .

ولقد صادف الكاتب اثناء زيارته لمنطقة ملكال وتجواله فيما حولها من مراع غنية ، يحرق اغلبها بارتفاع متر الى مترين مرة كل عام ، وينبقى قطيع ابقارها الحلوب شبه جائع اغلب السنة ، بعد ان تكون ماشية المدينة قد اجهزت على ما حولها من مراع الى عدة كيلومترات ، ان ناقش السيدين " موكوبابا " الضابط الاخصائى الاقليمى للمراعى فى الاقليم الجنوبى (جوبا) والسيد " ستاتس ياتا " ضابط واخصائى المراعى فى محافظة اعالى النيل (ملكال) فى شأن امكانيات حصاد هذه الكميات الضخمة من القش فى الموسم المناسب وكبسه فى بالات والافادة منه فى تغذية ابقار المزرعة وتوفير كميات اخرى لاستهلاك حيوانات الاهالى بمدينة ملكال ، ليجد ان هناك مجال ضخم فى هذا الاتجاه .

١١ـ٢ : التعاونيات الرعوية لادخال صناعة الدريس

وقد اتضح وجود اكثر من جرار لدى وحدة المراعى بملكال يمكن استخدامها فى انتاج كميات كافية من الدريس فى حالة توفر آلة حصاد للدريس واخرى لكبس الدريس فى بالات وقد ابدى السيدين " ياتا " و " بابا " استعدادهما لبذل كل جهد ممكن لنجاح هذا العمل لو توفرت الالات اللازمة .

وفى اجتماع آخر مع عدد من سكان مدينة ملكال وبعض ذوى الرأى فيها ناقش الكاتب موضوع انتاج الدريس بالمنطقة عن طريق جمعية تعاونية وقد وعد الحاضرون بانهم سوف يبدأون تكوين تعاونية رعوية بملكال فى اسرع فرصة ممكنة وانهم يرحبون بالحصول على الالآت اللازمة لصنع الدريس بما يغطى حاجة مدينة ملكال وما حولها ، ثم التوسع بعد ذلك تدريجيا فى نطاق اوسع. وان وجودهم الى جوار النهر قد يسمح بتطوير هذا الاتجاه تطورا كبيرا .

وقد اتضح نجاح ثلاث من البقوليات الرعوية الممتازة بالمنطقة ، يمكن ادخال زراعتها فى مناطق انتاج الدريس دون صعوبة لتحسين نوعية الدريس الناتج وزيادة كمية الناتج من الفدان . وهذه النباتات هى

اللوبيا او الكشرنجيج	Dolichos lablab
كليتوريا	Clitoria ternata
فلبسارا	Phaseolus trilobus

وهناك مجال متسع لتجربة العديد من البقوليات الرعوية فى مقدمتها :

Centrosoma pubescens (Centro)
Calopogonium mucunoides (Calops)
Pueraria javanica (Puero)
Stylosanthus Spp. (Stylo)

والة حش العلف تقطع حوالى ٥ فدان فى الساعة ويمكن ان تعمل ١٠ ساعات فى اليوم لفترة شهر تقريبا لتنتج حوالى ٧٥٠٠ طن دريس وعلى اساس ان الدريس الجيد قيمته الغذائية تعادل نصف الشعير والذرة تقريبا فان قيمة ماتنتجه وحدة حش آلية واحدة قد تكون حوالى ٧٥٠٠٠ جنيه سودانى فى الموسم الواحد .

وعند العودة الى الخرطوم ومناقشة نفس الموضوع مع السيد المهندس الرشيد عبد الماجد مدير مديرية المراعى والعلف بوزارة الزراعة ، اتضح امكان جمع وحدة كاملة

لعمل الدريس وقد اتخذ الاجراء لارسالها الى قسم المراعى بملكال قبل بداية موسم الحصاد المقدم.

ويمكن ان تكون صناعة الدريس هذه الوسيلة المناسبة لايقاف عمليات الحريق السنوية التى تحتاج بعض او الكثير من هذه المناطق الرعوية. واذا علمنا بان البلاد تخسر عن طريق الحريق سنويا ما يعادل ٨٠ مليون طن من الحشائش الجافة* وان انتاج الفدان من الاراضى التى تحرق فى مديريات الجنوب بصفة عامة يقدر بحوالى ٤ الى ٥ طن سنويا، فان اى عون فى تكوين هذه التعاونيات الرعوية وامدادها بالاليات المناسبة يمكن ان يعوض بسرعة عن طريق ماتنتجه من دريس.

دور مساعدات برنامج الغذاء العالمى فى تكوين هذا النوع من التعاونيات

ولقد نوقش هذا الموضوع مع السيد ج. نوليه مستشار البرنامج بمكتب التنمية التابع لهيئة الامم المتحدة بخصوص امكان تقديم مساعدات غذائية لمثل هذه الجمعيات فى حالة تكوينها (ولسياسة خبرة سابقة فى نفس الموضوع اثناء عمله ثلاث سنوات فى البرنامج المماثل فى سوريا) فافاد بان لدية اعتمادات كافية فى الوقت الحاضر لمساعدة حوالى خمسة او ستة جمعيات تعاونية فى مديريات الجنوب وان فى الامكان دراسة اعداد مشروع مماثل فى المديريات الشمالية ويمكن ان يطبق فيه خطوات مشابهة للبرنامج السورى.

وقد قدم الكاتب بيانا ببعض المعدات التى سيحاول البرنامج شراءها من بعض الاعتمادات ضمن مساعدات الامم المتحدة.

---

*Ali Darag Ali, 1973. The Impact of Ranching Development, under the Savannah Condition in " Baggara" Country of Western Sudan. (Thesis submitted to Utah State University).

وقد اعد الكاتب بالاشتراك مع السيد نوليه الخطوط العامة لهذا البرنامج كما ناقش نفس الموضوع مع السيد المهندس الرشيد عبد الماجد مدير مديرية المراعى والعلف لاستكمال اعداد مشروع طلب المساعدة بالاشتراك بين السيد نولية والمهندس على دراج على .

١١ــ٣ : التعاونيات الرعوية لاعداد وتسويق المنتجات الحيوانية

يمكن ان توجه التعاونيات الرعوية الى اتجاهات وتخصصات محددة كتسمين الابقار والاغنام . وعلى ضوء التجربة السورية ، فان الجمعية الاولى لتسمين الاغنام* التى انشئت عام ١٩٦٨ وعدد اعضائها ٦٨ عضوا تضاعف عددهم الان اكثر من مرة ، ويسمن العضو ثلاث دورات فى العام فى كل منها حوالى ٢٠٠ رأس. وقد توالى انشاء تعاونيات التسمين بعد ذلك حتى وصلت الى ٤٠ جمعية لكل منها مستودع للاعلاف لتموين الاعضاء بحاجياتهم من الاعلاف بقروض من صندوق تداول الاعلاف. وهناك فرصة كبيرة لقيام مثل هذه الجمعيات بالسودان فى عدد من المناطق لتكون الادارة الرئيسية لتحسين مستوى تسويق الماشية لصالح اصحاب القطعان وتحقيق اكبر حصة من عملياتهم الانتاجية .

وبالمثل يمكن ان يؤدى بعض هذه الجمعيات خدمات مماثلة فى انتاج الالبان وتوصيلها الى معامل الالبان الموجودة حاليا او التى يمكن ان تنشئها نفس الجمعيات واقترح السيد عامر حمد حامد (السابق الاشارة الى جهده) بالنسبة لانشاء جمعية او اكثر للحوازمة حول بابنوسة موجه نحو هذا الهدف.

٣ ــ اثر التعاونيات فى صيانة موارد المياه التربة وايقاف الزحف الصحراوى

تخصص الدولة ميزانيات خاصة بهذه العمليات سنويا وقد تكون فى انشاء هذه الجمعيات المتخصصة السابق بيانها فى (١١ــ١ الى ١١ــ٣) ، اداة مناسبة للقيام بتنفيذ سياسة الدولة فى هذا الشأن وضمان الاصرار منهم الى التنفيذ حيث انهم المستفيدين الاساسيين من ذلك.

* اعد لهذا النوع من التعاونيات فى سوريا نموذج خاص لعقد التأسيس يمكن الاسترشاد به فى اعداد النموذج المناسب للسودان .

ولقد اشير فى المشروع المقترح من الدولة لايقاف الزحف الصحراوى الى سلسلة من العمليات الرائدة المطلوب تنفيذها فى عدة مجالات، وكانت اول عملية للسيطرة على الزحف الصحراوى فى احدى المناطق عن طريق السكان المحليين وخاصة المنضمين فى مثل الجمعيات التعاونية السابق بيانها .

١٣ : ادخال البقوليات الرعوية فى الدورة الزراعية

اتضح ان الاوسع فى زراعة المحاصيل واستمرار زراعة الارض لعدة سنوات يؤدى الى تدهور خصبها ، مما يؤدى الى تركها بورا لعدة سنوات لاستعادة خصوبتها . وتشير بعض التقارير المنشورة* عن جنوب دارفور ان الاراضى هناك تفقد خصوبتها بعد استمرار زراعتها بالمحاصيل لمدة اربع سنوات وتحتاج الى تبويرها لمدة ١٢ عاما لتستعيد هذه الخصوبة مرة اخرى . وهناك مايشير الى ان ادخال زراعة البقوليات الرعوية فى الدورات الزراعية يمكن ان يؤدى الى استعادة خصوبة الارض. ويمكن ان يؤدى هذا الى انتاج كميات كبيرة من الدريس تعين على استقرار القطعان على مقربة من المناطق الزراعية لفترة اطول والى تحسين المستوى الغذائى للماشية، وفى ذلك دعم لمشروعات الانتاج الزراعى المكثف.

وقد سبق الاشارة ضمن ١١-٢ اعلاه الى عدد من انواع البقوليات الرعوية المعروفة والناجحة فى ظروف السودان والى عدد آخر يمكن تجربته .

على سبيل المثال اشير الى ماقامت به احدى الجمعيات التعاونية لتسمين الاغنام فى منطقة خان شيخون (جنوب حلب بسوريا) ضمن احد المشروعات لتحسين المراعى بالمنطقة (بمساعدة برنامج الغذاء العالمى لهيئة الامم) توسعت هذه الجمعية فى زراعة البقوليات الرعوية لسد احتياجاتها من ناحية واصبحت المنتج الرئيسى لبذور احد انواع البقوليات الرعوية Vicia dasycarpa التى نجحت بالمنطقة . وقد قامت هذه الجمعية هذا العام بتوريد حوالى ١٥٠ طن من بذور هذا النوع الذى لم يكن قد ادخل الى سوريا للتجارب الا منذ سنوات قليلة .

---

* Hunting T.S. Report, 1974 Southern Darfur Land Use Planning Development Plan, Annex 4 Agriculture.

ولقد كان للنجاح الذى صادفه هذا البرنامج فى ادخال البقوليات الرعوية فى سوريا ، مادفع مزارع الدولة فى سوريا الى ادخال نفس الدورة كبديل للبور فى دورة القمح / بور المنتشرة فى مناطق حوض البحر الابيض المتوسط.

١٤ : تعاونيات المراعى فى الاراضى المروية ودور مؤسسات الانتاج الحيوانى

كان للكاتب فرصة لقاء السيد الدكتور على حسن محمود مدير الثروة الحيوانية وعدد من معاونيه ومناقشة بعض جوانب ما يبدو ان الوزارة مقبلة عليه حاليا فى سبيل الوصول الى تطوير الانتاج الحيوانى بالبلاد وزيادة انتاجة الى المستوى الذى يتناسب وما تملكه البلاد من موارد ضخمة فى هذا المجال.

ويمكن القول انه اذا ما تمت الاجراءات المتخذة حاليا لاقرار اوضاع مؤسسات الانتاج الحيوانى فسوف تكون هناك فرص كثيرة للدور الذى يمكن ان يلعبه التعاون فى كل من انتاج الاعلاف والمراعى وبالتالى فى مجال الانتاج الحيوانى.

وسوف تكون هناك فرصة لتنفيذ عدد من المشروعات بمساعدة وتمويل هيئات دولية وخارجية مختلفة مما سوف يسمح للمؤسسات المقترحة بفرص كثيرة للتقدم نحو اهدافها.

ويبدو ان فرص انشاء التعاونيات الرعوية بتخصصاتها المختلفة من خلال النشاط المرتقب لمؤسسات الانتاج الحيوانى لابد وان يكون كبيرا ولذلك لما لمسه الكاتب من الحاجة اليها فى عدد من الاتجاهات فى مقدمتها النجاح الذى صادفته جمعيات الالبان فى " حلة كوكو " والرغبة التى يبديها الاخوة الاعضاء التعاونيون فى توسيع نطاق اعمالهم تستحق من الدولة كل دعم ومساعدة. ثم ان الجهد الذى يبذله والمشاق التى يتحملها الاخوة المجاهدون والمجاهدات فى منطقة سوبا والى الجنوب منها فيما يعرف الآن بمشروع منطقة جنوب الخرطوم * يمكن ان يكون لتعاونيات المراعى

* تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الخرطوم (يونيو ١٩٧٤) ـ مشروع منطقة جنوب الخرطوم ـ جمهورية السودان الديمقراطية ـ دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لاستصلاح الاراضى المتأثرة بالملوحة والقلوية والنهوض بانتاجيتها.

(فى حالة تكوينها) دور ملحوظ فى التغلب على الكثير من المشكلات ابتـــداء من اعداد الارض، الى الحصول على البذور والسماد والاليات اللازمة ، الـــى عمليات التسويق للمنتجات. وجدير بالاشارة الى انه لا بديل لدور المراعـــى فى مثل هذا المشروع بسبب تاثر اراضى المشروع بالقلوية والملوحة ، ومايمكن ان يؤديه الغطاء النباتى المستديم فى اصلاح هذه الاراضى خاصة باستعمـــال بعض الاصناف التى تقاوم الملوحة كحشيشة رودس Chloris gayana وحشيشة القمح الطويلة Agropyron elongatum والبرسيم الحجازى Medicago Sativa بالاضافة الى بعض الحوليات كالبرسيم الحلو Melilotus alba وحشيشـــة السودان Sorghum Sudanese والهجن الناتجة عنه مثـــــــــل Sorghum almum الذى نتج من تهجينة مع S halepensis

وهو نوع مستديم وثابت الصنف ويعطى عدة حشات سنويا ، والمعتقد انه يمكـــن ان يلائم ظروف السودان نتيجة لاحد اصلية فى مثل ماحدث من نجاحه فى منطقـــة حلب بتأثير اصله الثانى وموطنه حلب. كما ان السماد الحيوانى يمكن ان يساعد كثيرا فى تحسين طبيعة التربة وتقليل الملوحة والقلوية.

ويعتقد الكاتب ان هناك فرصة لتحويل الصعوبات التى قابلها مشروع ســـوبا الى نجاح بادخال تعاونيات المراعى كتجربة رائدة فى هذه المنطقة.

١.٥ : صندوق تداول الاعلاف لتمويل التعاونيات الرعوية

تجربة سوريا فى هذا المجال تعتبر فريدة ، فهى الى جانب التعاونيات الرعوية وتعاونيات التسمين وسياستها فى انتاج الاعلاف وبرنامجها فى ايجاد احتياطـــى علفى لاوقات الحاجة سواء فى السنوات العادية او فى سنوات الجدب وانشـــائها لسلسلة ضخمة من مستودعات الاعلاف ، عن طريق ومن خلال التعاونيات ، وبما وفرتـــه فى هذا المجال من لجنة دائمة للتخطيط والمتابعة بالاضافة الى بعض التشريعـــات التـــى حظـــرت الزراعـــة فـــى المنـــاطق قليلـــة الامطـــار* قد

* المرسوم التشريعى رقم ١٤٠ لعام ١٩٧١ والقانون رقم ١٣ لعام ١٩٧٣ الخاصة بمنـع فلاحة البادية فى سوريا.

جعلت الى جوار ذلك صندوقا خاصا للتمويل انشأته بمعونة عينية محدودة من برنامج الغذاء العالمى وفنية محدودة من منظمة الاغذية الزراعية التابعة لهيئة الامم ** وبدأ الصندوق متواضعا لينمو وتتسع افاقه وتظهر آثاره ليغطى من الارض ما مساحته بالملايين ويغذى من الماشية بالملايين وهاهو ذا الصندوق وقد بلغ اشده ، ينال الاعتراف والدعم من اكبر هيئات التمويل العالمية ويصبح له مجلسه التنفيذى .

وقد وصفت اغراض الصندوق ونظمه مصادر تمويله ومسؤولياته بتفصيل فى قرار لوزير الزراعة والاصلاح الزراعى السورى (يمكن الاطلاع عليه) صدر معدلا فى عام ١٩٧٢ .

وقد اصبح رأس مال الصندوق الذى بدأ من لاشىء منذ سنوات قليلة ، اصبح حاليا يزيد على ١٥ مليونا من الليرات السورية ، ويتعامل الصندوق سنويا فى مشروعات باضعاف ذلك من خلال المصرف الزراعى التعاونى الذى يتولى تنظيم حساباته والقيام بعمليات الصرف والتحصيل ، من خلال الاجهزة المختصة بالصندوق فى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى ، وفى قمتها لجنة التخطيط والمتابعة لمشروع المراعى والثروة الحيوانية ، ثم المجلس التنفيذى للصندوق .

وينفرد الصندوق بمظهر اسلامى فريد وهو ان كافة قروضه تصرف دون اى فائدة مصرفية على هذه القروض طالما سددت فى مواعيدها المحددة والا فرضت فائدة مرتفعة كما ان قروضه لاتصرف الا من خلال جمعية تعاونية . وهى بعد ذلك حددت لاغراض ضمن مبادىء سياسية متفق عليها .

ويرى الكاتب ان استحداث صندوق مماثل فى السودان هو امر ضرورى لدفع عجلة الجمعيات التعاونية الرعوية . ولكن ليس بالضرورة ان يتبع نفس الخطة ، وقد لا يكون هناك داع لانتظار عدة سنوات لتكوين رأس المال للصندوق ، فقد ترى الدولة اقتناعا منها بالفكرة ان ينشأ الصندوق ، وان تقرضه قرضا حسنا او منحة يبدأ بها اعماله ويمارس نشاطه .

** FAO/TA 3292. DRAZ O. (1974) Report
the government of the Syrian Arab Republic on Range Management and Fodder Development

قد لا يكون طبيعيا ان ندعو الى التعاون بين الرحل والقبائل ، ونحن فى حاجة الى التعاون بين الادارات المتجاورة . وقد يكون فى تكوين لجنة التخطيط والمتابعة التى اشرنا اليها من قبل (١٠ــ١) وفى ايجاد كيان تمويل فى شكل صندوق مستقل متحرر من القيود المالية والادارية ، كان لمثيله فى سوريا ، اثره فى انشاء ثمانى مراكز للتجارب والارشاد ، (اصبحت تدر عليه ارباحا) ، ثم عاون فى انشاء مركز لابحاث الاغنام بحماه ، اصبح مقر البحث مشترك مع المركز العربى لابحاث المناطق الجافة والاراضى القاحلة فى تحسين الاغنام ، لكفيل بأن يبعث بين القائمين على هذه الانشطة تعاونا بناء فى مسيرة طويلة موفقة .

الخطوات العامة لمشروع رائد لانشاء التعاونيات الرعوية بالسودان

على اساس ان المرحلتين الاولى والثانية من مراحل البرنامج العام المقترح قد اخذ بها ويجرى العمل على استكمالها ، وخاصة فيما يتصل :

أ ــ بمنح حقوق الرعى للتعاونيات الرعوية ودعم وسائل حمايتها وعدم التعدى على حقوقها .

ب ــ استكمال عناصر الاجهزة الفنية والادارية اللازمة .

جـ ــ تكوين اللجنة العليا للتخطيط والمتابعة .

ثم على ضوء ماسبق ايضاحه من خطوط عامة بالتقرير ضمن المرحلة الثالثة ــ (مرحلة انشاء وحدات تعاونية انتاجية) فان الخطوات التنفيذية لهذا المشروع الرائد يمكن ان يبدأ من خلال :

١ ــ انشاء صندوق خاص لتمويل المشروع على غرار التجربة السورية ، التى اعتمدت مسيرة برنامجها على انشاء صندوق تداول الاعلاف Feed Revolving Fund وذلك لدعم وحداتها التعاونية والانتاجية . ويمكن للسودان ان ينطلق فى هذا المجال من حيث ما توصلت اليه التجربة السورية العلمية . ويمكن تحقيق ذلك مباشرة بتوفير رصيد تأسيس فى شكل هبة " او قرض حسن" للصندوق بما يكفى

احتياجات انشاء بداية مناسبة لعدد محدود من الوحدات التعاونية الانتاجية المتخصصة فى النواحى المتعددة التى سبق الاشارة اليها اعلاه ، وبحيث تصبح كنقط انطلاق فى عدد من المناطق المختارة .

وسوف يمهد ذلك الى امكان ايجاد مصدر او مصادر اخرى للتمويل الذاتى بما يمكن الصندوق من التوسع التدريجى فى عملياته والاستمرار فى تقديم خدماته وقروضه دون فوائد (طالما سددت فى مواعيدها وفق نظمه الموضوعة) وهو ما يكفل للمشروع دعما مستمرا لخطوات مسيرته . وقد يشمل ذلك ما يجمع مستقبلا من حصيلة اثمان مخفضة او رمزية لما يقدم من مساعدات خارجية ، او من حصيلة اضافة زهيدة على ثمن بعض الاعلاف المركزه التى تبيعها الهيئات التابعة للدولة ، او من رسوم زهيدة على مايقدمه الصندوق من مساعدات او خدمات او على مايتم تصديره من المنتجات الحيوانية .

وطبيعى ان تقوم الدولة بتقديم ما يتطلبه هذا الانشاء من نفقات ادارية وموظفين لضمان توجيه اموال الصندوق الى دعم النواحى الانتاجية ، وان تستصدر فى نفس الوقت القرارات المناسبة للصندوق على ضوء التجربة والقرارات السورية .

٢ ــ الحصول على مساعدات فنية ضمن مشروع او مشروعات تقرها الدولة وتكفل الامداد بالخبرات اللازمة وبالمعدات والاجهزة ووسائل التدريب ، وذلك عن طريق مصادر المساعدات الخارجية كبرنامج منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة او برامج جامعة الدول العربية المماثلة ، مع ضرورة الربط والتنسيق بين هذه المشروعات وبرنامج انشاء التعاونيات عن طريق اللجنة العليا المقترحة للتخطيط والمتابعة . وبدون هذا النوع من الارتباط فان الكثير من جهود مثل هذه المشروعات يصبح عقيما .

٣ ــ مساعدات عينية غذائية من برنامج الغذاء العالمى ، سواء كان ذلك من خلال مشروعات قائمة يمكن ادخال بعض التعديلات على برامجها او مشروعات جديدة .

تعد وتدرس بعناية وتوجه مساعداتها لمعاونة تحقيق الاهداف التعاونية المقترحة .

(وذلك بالاسترشاد بالمشروع ٢٠١٨ الخاص بسوريا) .

٤ــ استقطاب مصادر التمويل الخارجية تدريجيا كالبنك الدولى للانشاء والتعمير (وخاصة برنامجه المعروف باسم IDA لانخفاض تكلفة قروضه وصناديق التمويل العربية وبعض هيئات التمويل الخاصة ، لتوجيه بعض قروضها ووسائل تمويلها ومساعداتها لتمويل احتياجات هذا البرنامج التعاونى ، وقد يكون ذلك على صورة ما اعده البنك الدولى اخيرا للبرنامج السورى .

٥ــ اذا ما اخذت التعاونيات التى تنشأ صورتها الكاملة ، فسوف تكون هناك فرص لتجميع نشاطها من خلال اتحاد تعاونى ذو اهداف محددة سواء فى نواحى الخدمات التى تؤدى او فى تسويق الانتاج .

٦ــ الافادة من التشريعات والنظم المعمول بها حاليا لحين اقرار الصورة الخاصة بعقد التأسيس لمثل هذا النوع من التعاونيات المتخصصة بما يتناسب وظروف السودان .

٧ــ تكوين الفريق المقترح تكوينه والمشار اليه ضمن البند رقم ١١ وتكليفه بالقيام بالدراسة اللازمة لانشاء عدد محدود من التعاونيات فى مناطق مختارة يمكن فيها رفع مستوى وسائل النقل المختلفة (منها واليها) سواء كان ذلك لنقل العلائق او للحيوانات او المنتجات بالسكك الحديدية او بالنقل النهرى او البرى والجوى وتشمل ذلك مسارات الحيوانات على امتداد الطرق البرية .

٨ــ وعلى اساس البدء بانشاء مابين ١٠ الى ١٢ تعاونية رعوية كمرحلة اولى اشير الى اماكن بعضها ، سواء فى شمال السودان او جنوبه ، فان ذلك يتطلب توفير رصيد كاف من التمويل وفق الصورة المقترحة للتمويل .

وسع ان فى الامكان وضع تقديرات محددة بما يتطلبه بدء البرنامج التعاونى من تمويل الا ان ذلك لن يكون له قيمة عملية فى هذا الدور من الاعداد لاختلاف

ظروف المناطق والاغراض التى ستنشأ من اجلها هذه التعاونيات ، خاصة وان قيمة التمويل لن تمثل الا جزءا محدودا من قيمة اى من المشروعات التعاونية الممولة .

غير انه يمكن على ضوء الصورة التى بدأ بها الصندوق تداول الاعلاف السورى ، والذى لم يبدأ نشاطه العلمى الا بعد ان بلغ رصيده حوالى ٢ مليون ليرة سورية (تعادل ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه سودانى تقريبا) وعلى اساس بعض المعلومات والدراسات السابقة التى قدمها المختصون وعلى تقارير البنك الدولى فانه يمكن تقدير الرصيد الذى يمكن ان يبدأ به الصندوق المقترح (دون انتظار لفترة قد تكون طويلة من من النمو التدريجى) بحوالى مليون جنيه سودانى . ويمكن فى ظل وجود اللجنة العليا للتخطيط والمتابعة المقترحة ، وتوفر بعض وسائل التمويل التى ينتظر ان يستقطبها المشروع ، ثم على ضوء ما يكتسب من تجربة وخبرة محلية واقبال من الرعاه واصحاب القطعان ، رسم خطوط التوسع والتطور التدريجى لسير المشروع .

٩ ــ وقد يكون من الاوفق ان تستطلع الدولة رأى الهيئات المختلفة التى تقدم مساعداتها فى مثل هذا المجال ، بمدى ما يمكن ان تقدمه لهذا البرنامج التعاونى المقترح ، وفى مقدمة هذه الهيئات برنامج التنمية لهيئة الامم ، والبرامج الاقليمية لمنظمة الاغذية والزراعة ، وبرنامج الغذاء العالمى ، وصناديق التنمية العربية والدولية ، سواء كان ذلك بمساعدات ومشروعات جديدة ، او بتحوير فى برامجها ومشروعاتها الحالية .

ويمكن ان يشمل ذلك :

أ ــ المساعدات الفنية فى شكل خبراء او انشاء مراكز وبرامج التدريب فى مجال بعض التطبيقات العملية لوسائل تحسين المراعى ، بما فى ذلك وسائل زراعة الاعلاف وحصادها وصنع الدريس ونقله وخزنه . وبالمثل بالنسبة لاجراء بعض التجارب التى تدعم وسائل الانتاج عن طريق الارشاد وخاصة فيما يتصل

بالتوسع فى زراعة البقوليات والنجيليات الرعوية المحلية او المستوردة .

وهناك مشروعان على الاقل من مشروعات برنامج التنمية للامم المتحدة اولهما يشمل الحصول على خبيرين للمساعدة الفنية والثانى يتصل بامكانيات التدريب للعاملين فى هذا المجال ، ويمكن الافادة منهما افادة كبيرة ، مع بعض التعديلات التى تتمشى والبرامج التعاونى المقترح .

ب ـ توفير المعدات والاجهزة والآليات الزراعية اللازمة لدعم عوامل الانتاج المختلفة بما فى ذلك عمليات انتاج البذور .

ج ـ المساعدات الغذائية التى يمكن ربطها بمشروعات تنمية الانتاج الحيوانى وتحسين المراعى على غرار المشروع ٢٠١٨ من برنامج الغذاء العالمى . والتى يمكن استخدام بعضها كحوافز للانتاج من ناحية ثم كوسيلة لتمويل جزئى لصندوق تداول الاعلاف المقترح .

د ـ التمويل بالقروض او الهبات التى يمكن ان تكون بغرض التنمية كهدف ، او ان تقترن بغرض تجارى او اقتصادى قريب او بعيد المدى ضمن اتفاقيات محددة .

ولابد لنا هنا من تكرار الاشارة الى اهمية توفير عناصر التمويل للقطاع الخاص الذى يملك الثروة الحيوانية ، وذلك عن طريق البرنامج التعاونى المقترح الذى قد يتعذر بدونه ايجاد الترابط والتنسيق بين عناصر الخطط والبرامج المقترحة . وقد يكون فى انشاء هذه التعاونيات الرعوية فرصة لحسن استخدام بعض الارصدة التى يمكن ان تتوفر للبلاد حاليا .

ملحق رقم (١)

" الحمى " فى شبه الجزيرة العربية

واثره فى تحسين المراعى وصيانة التربة

المراعى منذ القدم هى الطابع المميز لصورة الحياة فى الجزيرة العربية ، ومنذ بدأ الانسان حياته فى اجزاء من ربوعها ، كان اعتماده على الرعى سابقا لممارسته للزراعة .

وكان لاستئناس الانسان للماعز والضأن فى هذه المنطقة منذ حوالى ١١٠٠٠ سنة تقريبا وما تلاه من بدء مزاولته للعمليات الزراعية ، بداية لتخلص الانسان من اضطراره لمزاولة صيده اليومى للحصول على قوته . ومن ثم بدأ استيطان الانسان الاول لمناطق متعددة ، ويترك بعد ذلك اثار وجوده على بعض مظاهر الطبيعة بقطعه للاشجار لبناء المساكن او انشاء السفن او كحطب للحريق والصناعة الفخار والاجر وغير ذلك . ثم بدأت قطعانه بتكاثرها ، يمتد ضغط رعيها على البيئة النباتية تدريجيا الى مسافات حول المدن والقرى ، وتجردت بذلك مناطق كبيرة عن غطائها الشجرى والرعوى ، غير ان ذلك لاشك قد تضاعف بتوالى ازدياد عدد السكان وما يملكون من قطعان ثم يدخلون عوامل اخرى استجدت بحده فى القرن الحالى ، كفلاحة الاراضى الهامشية للزراعات البعلية والتوسع فى انشاء الابار ثم سهولة المواصلات بالسيارات والشاحنات الى مناطق الرعى ، مهما بعدت اليها الشقة ، فكان لذلك اثاره المدمرة على الغطاء النباتى فى مناطق شاسعة ، وقد نتج عن هطول الامطار على الاراضى العارية تدفق السيول وضياع مياهها فى البحار والمنخفضات الداخلية ، مكونة الملاحات والسبخات وتاركة من خلفها عوامل الدمار بدلا من ان تكون مياهها وسيلة للخير والانتاج .

وقد اثبت بحوث مختلفة ان هذه الاثار لم تكن نتيجة لعوامل الطقس ونقص الامطار ، بل ان هناك من الادلة ما يشير الى ان مناخ هذه المنطقة خلال

ال ٤٠٠٠ سنة الماضية كان دائما يتذبذب حول معدل لا يختلف كثيرا عما نراه بين سنوات الجفاف وسنوات المطر فى عصرنا الحالى .

واظهرت البحوث والتجارب خلال العشرين سنة الماضية ان الامكانات المادية لبرامج تحسين هذه المراعى ليست بالامر العسير ، وكانت العقبة الرئيسية التى تقف دائما امام التقدم فى هذا المجال هو طول ما اعتاده البدو سكان هذه المناطق من الرعى المباح ، ولما يساورهم دائما من ظنون فى نوايا المسؤولين ، الى ان سنحت بارقة امل من خلال عثور الكاتب على بقايا نظام للرعى قديم بالمملكة العربية السعودية ، يعرف بنظام " الحمى " امكن من خلاله ، وبتطويره ان يطبق فى برامج رائدة يمكن التوسع فيها تدريجيا .

والاحمية (جميع حمى) تنظيم قديم لصيانة وحسن استغلال المراعى ، يتناسب والبيئة المحلية فى شبه جزيرة العربية ، وقد استحدث فيها قبل الاسلام ، وربما كان اقدم سياسة رعوية فى العالم .

والاحمية هى مناطق تختارها القبائل او اهل القرى او الافراد ويحظرون الرعى فيها ، الا بشروط ووفق انظمة خاصة ، قد تختلف من مكان لآخر لتتناسب وظروف البيئة المحلية ، وذلك بغرض توفير الكلأ والمحافظة على المراعى والاشجار بصفة عامه .

والجدير بالذكر انه مع اهمية هذا الموضوع بالنسبة لعمليات تحسين المراعى ، ومع تعمق جذور هذا النظام فى التكوين الاجتماعى والاقتصادى لمناطق متعددة فى الجزيرة العربية ، فاننا لا نجد اى اشارة عنه فى المؤلفات والمراجع العلمية او الفنية الاجنبية (التى كتبت قبل دراسة الكاتب لهذا الموضوع ، بما فى ذلك ما كتب عن التنمية الزراعية والاقتصادية وتحسين المراعى لهذه المنطقة) اللهم الا اشارة عابرة ذكرها " عبد الله فلبى " فى كتابة عن الاراضى المرتفعة فى الجزيرة العربية قائلا انه مر بحمى Hema وفسر معنى الكلمة باتها Range Reserve

وقد حاول الكاتب خلال فترة عمله بالمملكة العربية السعودية من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ دراسة هذا الموضوع، وحاول زيارة بعض الاحمية المشهورة فى التاريخ مثل حمى كليب والذى كان التعدى عليه (فى الزمن الجاهلى) بدخول ناقة واحدة فى نطاقه، ورعيها فيه، سببا فى قيام حرب البسوس بين بكر وتغلب، والتى استمرت اربعين عاما. او مثل حمى النقيع الذى حماه الرسول (صلعم) او حمى ضربة اكبر حمى فى الاسلام حماه الخلفاء الراشدون) وغير ذلك مثل حمى حايل وحمى سجى وحمى الخرمه... الخ الا ان الكاتب وجد انها جميعا قد توقفت حمايتها منذ امد طويل او قصير، ولم يبق فيها من النبات او الاشجار ما يفرقها فى مظهرها عما يجاورها من المناطق، اى انه بانتهاء حماها تعرضت الى ما حاق بما حولها من تدمير شامل لاشجارها ونباتها، بحيث اصبحت ضمن ما يعرف الان باسم " صحارى من صنع الانسان ". وطبيعى ان تدهورها هذا الى حالتها الراهنة من التجرد والجفاف قد حدث نتيجة لسوء الاستغلال بالرعى الجائر وتقطيع الاشجار والشجيرات وما اعقب ذلك من تاكل او تعرية فى التربة. ثم ما تلى ذلك كنتيجة، من تجمع مياه الامطار على المرتفعات فى شكل سيول جارفة، سريعا ما تجرى فى الوديان، لتضيع فى المنخفضات، او فى البحر، دون ان تجد الفرصة للافتراش والتوزيع على الحقول لتنمو بها الاعشاب والاشجار، او لتتسرب فى باطن الارض لتزيد من مخزون المياه الارضية.

ولقد تجمع لدى الكاتب الكثير من المعلومات عن بعض هذه الاحمية مما يؤكد انها كانت الى عهد قريب، ضمن ما يحميه الامراء والحكام فى المناطق المختلفة، لرعى الخيول والابل التى تملكها الدولة او الامراء، او للمنفعة العامة، الى ان اوقفت حمايتها منذ سنوات واصبح رعيها للناس جميعا، تنفيذا لقرارات حكومية مما سنشير اليه فيما بعد.

حمى بنى سار

وقد كانت محض مصادفة اثناء سير الكاتب فى واحد من الدرب الموصلة بين الطائف (العاصمة الصيفية للمملكة العربية السعودية) وبلدة بلجرشى، ان لاحظ وجود

منطقة تكاد الاعشاب تغطيها عظاء كاملا ، وذلك على غير طبيعة ما يشاهد على طول الطريق ، وكانت المفاجأة ان نجد سيرتنا على اطراف واحد من اهم الاحمية المتبقية بهذه البلاد ، ويعرف باسم " حمى بنى سار " الذى ظل فيه الرعى محظورا لسنوات طويلة .

ولقد امكن جمع بعض المعلومات عن هذا الحمى من عدة مصادر ، تتلخص فى ان الحمى كان لبنى سار منذ القدم ، وانهم كانوا قد اختلفوا فى امره مع بنى حسن ، فقتل فى سبيله من الاخيرين سبعة ، ثم احتكموا الى الشريف حيدره (مندوب الشريف حسين) فحكم لبنى سار بان " المسيكة " لهم (المسيكة هى منطقة الحمى الحالية) وعاد بنو سار فرحين بالحكم ، وانشدوا متفاخرين .

حكم لنا قدام سيدى حيدره ولا درى ان الحكم عندى فى البلد
وطيت فى ربع المسيكة مجزرة مجزرة يعلم بها الجد والولد
والله ما تعدى الردم فانا لها ونسقيك من شىء كما حشو البرد

ومن يومها اصبحت " المسيكة " مرة اخرى حمى لبنى سار ، فقاموا على حمايتها من الرعى ، وجعلوا لاستغلالها نظاما مرسوما له اصول متوارثة ، تدل على سعة فهم لطبيعة المراعى ووسائل تحسينها .

ويمكن اعتمادا على ذكر اسم الشريف حيدره فى الانشودة الى ذكرناها اعلاه ، وعلى ذكر " حشو البرد " فى اخر ابياتها ، والمقصود به نوع البارود الذى كان مستعملا فى البنادق القديمة ، ان هذا الحمى قد اصبح محميا منذ العشرينات من هذا القرن اى الى ماقبل بدء الحكم السعودى الى الآن .

وقد امكن دراسة منطقة (حمى بنى سار) واتضح ان مساحته تتراوح مابين / ٨٠٠ الى ١٢٠٠ / هكتار ، ويقع الحمى الى الشمال من بلجرشى فى منطقة جبلية ضمن بيئة نباتية ينمو فيها العتم (اى شجرة الزيتون البرية (Olea chrysophylla) وقد يكون ارتفاع المنطقة عن سطح البحر حوالى ٢٠٠٠ متر ، ومتوسط ما تناله من المطر سنويا قد يكون بين ٣٠٠ـ٥٠٠ مليمتر .

وقطاعات التربة السطحية على طول الطريق ، الذى مهد حديثا ، فى تجاه بلجرشى مارا بالناحية الغربية من الحمى ، توضح المدى الذى تراكمت فيه التربة الخصبة بين جذور الاعشاب ، نتيجة لما كفلته من الحماية ومنع التاكل والانجراف.

وطبيغى ان هذه التربة الخصبة المتراكمه سنة بعد اخرى ، بما تحويه من مواد عضوية ورطوبة مختزنة ، تزيد من مقدرة غطائها النباتى فى الحصول على احتياجاته المائية .

والصور الفوتوغرافية التى اخذت للمنطقة فى داخل الحمى وفى خارجه تظهر بالمقارنة ، الفارق الكبير فى كثافة ونوع الغطاء النباتى فى كل منهما، فهى فى داخل الحمى اصبح الغطاء كثيفا ومكونا من حشائش غالبيتها حشائش رعوية جيدة معمرة او مستديمة ، وتضائل فيها عدد الاشجار والشجيرات (واكثرها مما لا يصلح غذاء للماشية) فى حين ازداد عدد هذه الاشجار والشجيرات خارج الحمى مع قليل من بقايا الحشائش.

وهذه الظاهرة الاخيرة ، اى تناقص عدد الاشجار والشجيرات (واغلبها لا قيمة غذائية لها) داخل الاحمية عما هو الحال فى المناطق الغير محمية ، تعتبر ظاهرة هامة ومرغوبة ، وهى تدل على مدى مقدرة حشائش المراعى الجيدة على المنافسة والسيطرة والقضاء على كثير من النباتات غير الرعوية ، التى تسود فى ظروف الرعى الجائر غير المنظم ، مما يدفعنا لان نعطى الفرصة للنافع من النبات ، بالحماية الكافية واتباع سياسة رعوية سليمة .

وقد كانت اهم النباتات المنتشرة فى داخل الحمى هى النجيلى المعمر Themeda triandra الذى يعتبر من اهم نباتات الرعى ، والتى يمكن ان تكون ذات اثر كبير فى تحسين المراعى اذا ما كفلنا لها حماية وانتشارا . وينتشر فى اجزاء اخر بعض انواع النص Aristida spp. والاسخبر Cymbopogon scheananthus والحمرور Andropogon caricosus وقليل من السواس Polygala sp. وكلها حشائش ونباتات لها اهميتها من الناحية الرعوية .

اما فى خارج الحمى فكانت اكثر النباتات انتشارا شـــجيرات الشـــــث Dodonia viscosa والعرعر Juniperus procera ويبدو ان شجيرات الشـــث لعدم قابليتها للرعى من ناحية ، والسهولة وسرعة تكاثرها ، قد وجدت الفرصة المناسبة لتحتيـل مكان الحشائش والاشجار المختلفة التى ازيلت من بيئتها الطبيعية نتيجة للرعى الجائر وسوء الاستعمال ، وهى فى ذلك تنتشر لتملأ الفراغ الذى تركته هـذه النباتات . وليس هذا الا مثل لما يحدث من خلل فى التوزيع الطبيعى للنباتـات نتيجة لسوء الاستغلال ، وقد حدث نظير له فى جنوب الولايات المتحدة الامريكية بانتشار شجرة المسكيت Prosopis juliflora وبعض انواع العرعر Juniperus sp.

ويمكننا القول ، نتيجة لمشاهداتنا ، ان حمى بنى سار قد كفل له صـــيانة حقيقية ، واستغل استغلالا مناسبا لفترة كافية ، وانه قد كفل له الحراسة الدائمـة التى تبدل بالتناوب بين المنتفعين بالحمى ، ومن ثم فان نفقات او تكاليف الحماية بالاسوار الشائكة او الحراس الماجورين ، تعتبر معدومة تقريبا . وذلك بالاضافة الى ان التقاليد المرعية فى هذه المناطق تكفل منع التعدى عليه واتلافه ، او سوء استغلاله اذ ان العرف يقضى ان كل من يتعدى على الحمى بالرعى او مخالفـــة النظم الموضوعة فانه يتعرض لعقوبات عرفية كذبح شاة او اكثر .

حمى وادى حريملاء ... صورة من بادية نجد قديما

كان عثور الكاتب على حمى بنى سار بداية ، توالى بعدها العثور على عـدد كبير من الاحمية وقد تكون الاشارة الى حمى " وادى حريملاء " هى الاخرى لهـا قيمتها العلمية والعملية ، اذ ان هذا الحمى يقع الى الشمال الغربى من مدينـة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية وعلى بعد حوالى ٨٠ كيلو جرام تقريبا الى الشمال منها ، والبيئة هناك تمثل قلب منطقة نجد تمثيلا صحيحا ، وتظهر لنا بعض صورتها الحقيقية فى ماضيها القديم الذى استمر ربما الى عهد قريب ، وكان موطنا تكاثر فيه " الحصان العربى " هدية للعالم اجمع ، كما انتجت اغنام وابـل نجد المعروفة بمميزات كثيرة وكلها عناصر كانت تكون الخلفية الضخمة من خـــلف الانسان العربى فى اندفاعه فى فتوحات المغرب والمشرق .

ان المنطقة المحمية من الوادى مع قلة ما تناله من امطار ، قد لا تزيد فى معدلها السنوى على ـ ١٠٠ مليمتر (٤ بوصات) ـ ، تظهر لنا اهمية حماية الاشجار والنباتات فى زيادة كثافة الغطاء النباتى ، كما تظهر لنا مقدرة الطبيعة على الاستجابة للحماية ويتضح ذلك بجلاء اذا ما قورن بالجزء المحمى من الوادى الجزء المبيح منه (اى الذى لا تشمله الحماية) وبالمثل بمقارنته بالوديان المجاورة لوادى حريملاء ، او المقابلة له على الجانب الآخر من المرتفع الذى يشكل حوض الوادى ، والفرق سواء فى عدد الاشجار والشجيرات والاعشاب النامية ، او فى كثافتها بالحمى واضح وكبير ، مع ان المنطقة لم تحم الا منذ حوالى عشرين سنة قبل زيارة المكتب لها . وكان واضحا ان سنوات الجدب التى مرت بالمنطقة كلها ، لم يكن لها اى اثر ضار بالغطاء النباتى بمنطقة الحمى ..

وقد امكن للكاتب ان يحصى اكثر من ٢٨٠٠٠ شجرة من اشجار الطلح وذلك على طول مسافة اربعة كيلومترات (وهى طول المنطقة المحمية) وفى عرض حوالى كيلو متر واحد . ولم يشمل الحصر الروافد او الوديان الجانبية التى تصب فى وادى حريملاء . ولم يكن هناك فى الجزء غير المحمى من الوادى ، او فى الوديان المجاورة شيئا للمقارنة ، الا ارضا جرداء قاحلة ، تنبت بعض الحوليات فى الشتاء والربيع ، لتجف ثم تذروها الرياح ما تبقى منها ، والتلهب الشمس اديمها باشعتها المحرقة فتزيل من التربة ما تبقى من الرطوبة او من البقايا العضوية ، كجذور النبات او روث الحيوان ... ولم تكن الوسائل الاخرى التى اقيمت على بعض الوديان المجاورة ، كصيانة للمياه والتربة ببناء العقم او السدود الصغيرة لتغنى او تعوض على حماية النبات للارض.

ان فى صورة وادى حريملاء الحالية (مع قلة ما يناله من المطر) لتوضح لنا ما كانت عليه حالة هذه المساحات الشاسعة من هضبة نجد ، وما يمكن ان تكون عليه لو رسم لها السياسة السليمة فى الاستغلال .

حمى الغضا ... الى جوار عتيزه

ولقد صادف الكاتب فى منطقة عنيزه ، بالقصيم فى وسط نجد ، نوعا اخر من الحمى ، تنفذ فيه الحماية عن طريق اوامر من امير المنطقة ، واصبحت الحماية

المنفذة فيه فى حكم العرف، يتقيد بها اهل المنطقة وما يجاورها، وقد اقتصرت الحماية هناك على منع قطع اشجار الفضاء Kaloxylon persicum فى منطقة تغطيها الرمال المتحركة الى جوار المدينة يمكن اعتبارها جزءا او ذراع ممتد من منطقة " النفوذ الكبير" و " الدهناء" . ولو لم يحظر تقطيع هذه الاشجار (المعروفة بجودة حطبها كوقود * او فى صنع الفحم) لانتهى امر هذه الاشجار الى الانقراض لقربها من المناطق المأهولة بالسكان ، ولما امكن السيطرة على تحركات الرمال المتنقلة ، ومنع زحفها على المناطق الزراعية المجاورة اليها .

مدى انتشار نظام الحمى

وقد اتضح نتيجة البحث ان نظام الحمى لا زال منتشرا فى كثير من المناطق، وانه كان اكثر انتشارا فى الماضى عما نراه الان . بل ان ما تبقى من الاحمية الى الان يحاول اصحابها او المستفيدين منها جاهدين اخفاء امرها ، اعتقادا منهم ان القوانين والنظم الحالية قد لا تسمح باستمراره ، وقد زار الكاتب ثلاث مناطق كبيرة يطبق فيها نظام الحمى ، حول الطائف وحول بلجرشى (جنوب غرب الطائف) فى منطقة المخواه ، (على السفح المرتفع المواجه للبحر الاحمر بين جدة والقنفذة) ، بعضها لا زال مصانا ويستغل فى ظل نظام الحمى ، والبعض الاخر قد افسده الاهمال واباحة الرعى نتيجة للظن السائد بان الدولة لا تقر نظام الحمى .

ولم يختلف الامر عن ذلك فى منطقة الطائف ، اذ اتضح نتيجة لدراسة المنطقة ان الاحمية التى تم حصرها فى منطقة مساحتها حوالى ٢٥٠ كيلو متر مربع فقط كان عددها ٣٠ حمى من بينها ١٨ حمى لا زالت مصانة كليا او جزئيا والباقى ، وعددها ١٢ حمى ، اصبحت مبيحة لاسباب مختلفة ، اهمها وجود تراخى فى تطبيق العرف او القواعد المتبعة ، وبسبب الشعور بان موقف الدولة لم يكن الى جوار مبدأ الحمى .

---

*وفى ذلك قول الشاعر العربى :

رأيت الهوى جمر الغضى على انه
على كل حال عند صاحبه حلو

الحمى .. والمحمية .. والمراح .. والكوز .. فى سوريا

هناك مايدل على سابق انتشار نظام الحمى فى سوريا فى اكثر من منطقة. فقد اشار شبلى العيثمى فى كتابه عن " جبل العرب " الى ما كان من وجود " حمى عرمان " الى جوار القريا بمحافظة السويداء الى عهد الاحتلال الفرنسى ، ويؤيد مدى انتشار هذا النظام هناك فى السابق الكثيرون من المسنين من جيلنا هذا .

ويسجل التاريخ بالفخر للعرب ما قام به القائد نور الدين الشهيد (جامعة ومقامه فى سوق الخياطين بدمشق) اعترافا منه بالفضل لصاحب الفضل ، حتى ولو كان حيوانا اعجم ، وذلك بما اوقفه من مساحة ارض عرفت باسم " المرج الاخضر " واستخدمت ملجأ ومراحا ومغذى للخيول المسنة ، واستمر ذلك حوالى خمسة قرون من الزمان ، الى ان امتد فوقها عمران مدينة دمشق فأقيم ضمن هذا المرج الاخضر معالم حضارية اخرى تشمل دار الاثار ومعرض دمشق الدولى والملعب البلدى ومطعم الشرق واستكملت الدولة جزءا منه والآخر لا زال مؤجرا من وزارة الاوقاف.

ولقد عثر الكاتب على عدد من الاحمية فى بعض المناطق السورية ، بعضها يجاور الحدود اللبنانية الى الغرب من حمص ومجموعة اخرى فى الشمال والشمال الغربى على الحدود التركية العراقية .

ففى المنطقة الاولى (غرب حمص) زار الكاتب على مقربة من قرية الحاوى على جبل اكوم (معدل امطارها حوالى ٣٠٠ مم) منطقة كانت تنتشر فيها ، فيما مضى ، تربية الماعز فى وحدات تعرف الواحدة باسم " المحمية " او " المراح " ، ولا زال متبقيا من هذه الوحدات حوالى ٣٠ وحدة ، فى حين قد قضى على العديد منها كانت موجودة بنفس الجبل وهناك ما يدل على سابق انتشار ذلك على امتداد سلسلة الجبال شمالا ، ولكنها ازيلت بعد صدور قانون منع رعى الماعز فى هذه المناطق الحراجية الجبلية . وكانت النتيجة ان اصحاب هذه المحميات قطعوا الاشجار منها كحطب للوقود او حولوها الى فحم نباتى .

ومع ان المحميات المتبقية (ويملكها حاليا البنانيون) هى قانونيا . مما يخالف النظام الذى صدر يمنع رعى الماعز فى المناطق الحراجية عام ١٩٥٨ ، الا انه يمكن استخلاص بعض النتائج من وجودها ، وذلك ان اشجار السنديان والزعرور التى نمت وترعرعت ضمن هذه المحميات ، لا شك قد امكن الحفاظ عليها وصيانتها بشكل افضل ضمن حدود هذه المحميات ، دون ان تتاثر بوجود الماعز ، فى الوقت الذى ابيدت وانقرضت تقريبا كافة الاشجار سواء فى خارج المحميات او فى المحميات التى اوقف حمايتها بحكم القانون ، حيث انقرضت هذه الاشجار وتركت مكانها لشجيرة البلان الشوكية التى ليس لها قيمة رعوية . وطبيعى ان ذلك قد حدث نتيجة لتقليع الشجر ، وليس نتيجة لرعى الماعز ، بدليل ما حدث من صيانة للاشجار فى المحميات التى استمر فيها رعى الماعز .

والتقاليد المرعية حاليا بالنسبة لاستخدام هذه المحميات ، والتى كانت متبعة فى المناطق فى نطاق اوسع ، هى ان تستغل للرعى فى الشتاء والربيع فى سياسة معروفة لا تلحق الضرر بالاشجار ، ثم تنقل الماعز بعد ذلك الى الجبال المرتفعة بعد موسم ذوبان الثلوج ، فى دورة مناسبة طالما كفلت الحماية لهذه المحميات ، ولكنها تنتهى وتفقد قيمتها كسياسة رعوية سليمة ، اذا ما فقد عنصر التنظيم وكفالة الحماية لهذه المحميات .

وجدير بالاشارة هنا الى الحالة التى وصلت اليها المحميات او المراحات السابقة من التدهور بعد ان توقفت صيانتها نتيجة لقانون الحراج المشار اليه ، وهو ضرر لا شك لم يكن مقصودا عند صدور هذا القانون .

ان ما شوهد فى هذه المحميات وما حولها من مناطق ، ليدل على ان مسوؤلية القضاء على اشجار السنديان الحراجية الرعوية فى هذه المنطقة تقع على الانسان ، اكثر مما تقع على قطعان الماعز ، فان منع رعى الماعز بهذه المنطقة لم يؤد الى المحافظة على الاشجار ونموها ، بل على العكس ، فان

الموقف قد ازداد سوءا ، عندما قضى على الغالبية من المحميات والمراحات التي كانت منتشرة في هذه المنطقة . ويبدو انه لو كفل لها البقاء ، ونظم اشغالها ضمن لوائح خاصة ، لحافظ اصحاب حقوق الرعى فيها على اشجارها ونباتاتها ، حفاظا على مصالحهم ، ولتحقق في نفس الوقت للبلاد صيانة بعض موارها الطبيعية من المياه والتربة على بعض سفوح جبالها ومرتفعاتها . وهي مناطق مرتفعة الامطار ويمكن ان تصبح مصدرا هاما للرعى قد يفوق في الاهمية البادية السورية .

واما المنطقة الثانية ، التي عثر الكاتب فيها على وجود " الحمى " فكانت في اقصى الشمال الشرقي من الجزيرة السورية ، الى جوار القامشلي والماليكية وعين ديوار وتل كوجك (وامطارها ٣٠٠ الى ٦٥٠ م) حيث شوهدت مظاهر تدل على وجود نوع اواخر من الحماية للنبات هناك ، كان اولها ظهور مساحات من الاعشاب المستديمة او المعمرة ، لا يمكن ان تظهر الا في ظل الحماية . ولقد تكررت استفسارات الكاتب عن ذلك اثناء تجواله عدة مرات في هذه المنطقة ، الا ان الاجابة على هذه الاستفسارات كانت تأتي دائما بنفي او انكار وجود اي نوع من الاحمية فيها ، وقد تكرر وقوف الكاتب امام مناطق يغطيها نبات معمر من النجيليات الرعوية يعرف عند الاكراد من سكان هذه المنطقة باسم " الجيا خون" ومعناها بالعربية " حشيشة الدم" (لوجود احمرار على الاجزاء القريبة من الارض من اوراقه واغصانه) وهو احد نباتات المراعي التي ادخلت الى استراليا (واصبحت الان واحدا من اهم مكوناتها المراعي في جنوب غرب استراليا) واسمه العلمي Phalaris tuberosa والى جوار " الجياخون " شوهدت مناطق اخرى يغطيها نجيلي آخر لا يقل عنه اهمية ويطلق عليه محاليا اسم " شافر " واسمه العلمي Chrysopogon gryllus (ومعنى التسمية اللفظية هي " ذو اللحية الذهبية " وهي وصف لنورته) . ويفضله الكثير من الرعاة كغذاء لماشيتهم عن " الجياخون" .

وقد اتضح للكاتب فيما بعد ان السكان يخفون معلوماتهم عن هذه المحميات لظنهم ان ذلك لا يستند الى قانون او انه قد يتعارض مع بعض التشريعات المستحدثة، كما اتضح ان التسمية المحلية لهذا النوع من الحمى هي " الكوز " وهو لفظ كردي معناه " الحمى " .

ومن اهم " الكوزات" التى لازالت مصانة الى الآ ن ، " كوز" الى الجنـــوب من عين ديوار وآخر على مقربة من قرية الحمامة . والمتبع فيها ان يقتصر الرعـــى على الفترة التى تبدأ من منتصف (ديسمبر) كانون اول الى نهاية شهر(مارس) آذار من كل عام ولقطعان هذه القرى وحدها .

وهناك ظاهرة اخرى يعرفها من لهم خبرة بالبادية السورية ، وقد تكون فيهـــا مايدل على وجود سابق للاحمية او المحميات ، وتتمثل فى وجود بقايا الاســوار حجرية مهدمة ، تمتد الى مسافة عشرات الكيلومترات حول مناطق مختارة ، وقد تم توقيعها على بعض الخرائط السورية الحديثة مقياس ١/ ٢٠٠ر٠٠٠ ، كما تظهر بوضوح على الصور الجوية لهذه المناطق ، وقد تفضل المقدم محمد على مادون ببيان بعدد كبير من بقايا هذه الاسوار الحجرية الموقعة على اربع من هـــذه الخرائط ، ويظهر من هذه الاسوار على خريطة السجرى ، يبلغ طـول كل منها حوالى عشرة كيلومترات كما ان عرضها حوالى كيلومتر او اكثر . . . وتشير الخرائط على ان وجود الشجيرات داخل هذه الاسوار المهدمة كان اكثر مما فى خارجها وهناك اكثر من ست اسوار اخرى موضحة على خريطة تدمر من نفس المقيـــاس اغلبها على مجارى الوديان ، بخلاف مناطق صغيرة اخرى من المنطقة الجبلية وحول الآبار . وبالمثل هناك عدة مجموعات من هذه الاسوار على خريطة السبع بيار وخريطة وادى المياه من نفس المقياس . وسوف يحتاج الامر الى بعض الوقت للتعرف على كنه وحقيقة هذه الاسوار والاغراض التى انشئت من اجلها ، غير ان هذا لن يغير فى الحقيقة من انها قبل تهدمها ، كانت تحمى ، ضمن ماتحمى ، البيئـة النباتية بداخلها من ان تكون مبيحة لكل قطيع عابر فى المنطقة .

اهمال الاحمية ونتائجه

كان لاباحة الرعى فى الغالبية من الاحمية فى الجزيرة العربية ، لسبب او لآخـر ، ان تدهور غطاؤها النباتى ، وبالتالى ازداد انجراف التربة مـــن ناحية ، كما نقصت قابلية الارض لامتصاص مياه الامطار وازدادت سرعة تجمع المياه

في شكل سيول جارفة ، ولو كانت السفوح والوديان قد احتفظ لها بغطائها من الاعشاب والاشجار ، لكان تجمع السيول فيها هينا ، وفترات جريانها اطول ولازدادت نسبة مايتسرب من الماء فى باطن الارض ، ولما نضبت الينابيع الجارية ، ولأمكن الحفاظ على السدود والعقم والركبان التى انشئت على مر السنين فى ظل غطاء نباتى اكثر كثافة مما عليه الان . ويمكن القول ان ما حدث من تدهور فى هذه المناطق تم اكثره فى خلال هذا القرن الاخير من الزمان . واى برنامج لاعادة الحياة لهذه المناطق ، لابد له لكى ينجح ، ان يشمل الوسائل التى تكفل صيانة هذه الموارد الطبيعية الثلاث : التربة والمياه والنبات . .

والامثلة على تلف السدود القديمة كثيرة فى كل الجزيرة العربية ، ونسوق منها على سبيل المثال السد السملقى المجاور لحمى ثماله ـ جنوب الطائف ـ وقد تلف مفيضه وبقى السد كمثل رائع على براعة الاقدمين ، وحسن ادراكهم لاهمية الجمع بين انشاء الاحمية وبناء السدود ، وقد برهنوا بذلك على دقة فهمهم لامور صيانة المياه والتربة والنبات . كما ان تهدم المفيض وبقاء جسم السد كاملا يدل على براعة فى بناء السدود ، لم يجد لها سكان المنطقة فى وقتنا هذا تفسيرا ، الا باعتقادهم الخرافى ، بأن بناة هذا السد ، اما انهم كانوا " عمالقة " تتناسب اجسامهم مع هذه الاعمال الجبارة ، او انهم " استخدموا فى بنائها قوة خفية " صورها خيالهم بانها " قوى الجن "

وهناك مثل ٦ خرفى مجموعة من السدود الى الجنوب من السد السملقى عددها خمسة ، تقع حول حمى نقيب ، وقد تهدمت لنفس الاسباب ، وكان من نتائج ذلك ان سكان عشرة قرى مجاورة لحمى نقيب اصبحوا يضجون بالشكوى لتهدم سدودهم ونضوب آبارهم لضياع مياه الامطار فى شكل سيول تضيع هباء من خلال الوديان .

ولا يختلف الامر كثيرا بالنسبة لسد سيسد الذى يقع ضمن حمى سيسد (شرق الطائف) الذى تدل لوحة حجرية الى جواره ، على ان قد بناه معاوية فى صدر

الاسلام ، ولقد ملأته الاتربة المتراكمة عبر السنين ، وطبيعى ان قد ساعد فى هذا الدمار زوال الغطاء النباتى ، فى فترة اباحة الحمى .

ولا شك فى ان هنالك مجموعات من مئات ومئات من السدود ، اقامها العرب فى عصور مختلفة ، وقد اشار الهمدانى المتوفى فى عام ٣٣٤هـ الى ماقام به الاقدمون العرب فى بناء السدود ، فتكاثر عددها حتى بلغت المئات ، وليس سد مأرب الذى بنى (ربما فى القرن التاسع قبل الميلاد) والذى تهدم قبل الاسلام ، الا مثل لما انشأ العرب من السدود الكبيرة ، فى عهود لابد ان الغطاء النباتى كان فيها اكثر كثافة عما هو عليه الآن ، فلما تدهور الغطاء النباتى ، لم تقو هذه السدود على الصمود امام توالى الفيضانات وما تحمله من اتربة .

وانه لمن الغريب حقا ان تهطل الامطار على قمم الجبال فى مثل هذه المناطق الجافه ، لتتجمع فى شكل سيول جارفة عبر الوديان ، لتضيع فى البحر او فى الكثبان الرملية او فى السبخات والملاحات ، وهذه السدود ان اعيدت الى ما كانت عليه ، واضيف اليها بعض مالابد ان العلم والتكنولوجيا الحديثة قد اوصلتنا اليه ، وصاحب ذلك برنامج لصيانة الغطاء النباتى والمياه والتربة ، واعادة بناء المدارج او المصاطب او الركبان الدامره (او المهدمة) فان صورة اخرى لهذه المناطق يمكن ان تراها اعيننا .

ان صيانة التربة والغطاء النباتى هى الوسيلة الى تحسين المراعى ونمو الاشجار والشجيرات ، ثم الى زيادة المخزون فى طبقات الارض من المياه الجوفية . ولم يكن غريبا على الكاتب ان يلحظ العلاقة بين احمية المراعى وزيادة موارد المياه الجوفية فى منطقة الطائف ، فلقد حدث بعد سنة جفاف بالمنطقة ان توقف جريان المياه من كافة الغيلان (جمع غيل ، وهى الينابيع) الا من اثنين منها ظلت المياه فيها جارية طوال فترة الجفاف ، اولهما يقع الى جوار واسفل " حمى النمور " وهو اكبر الاحمية التى لا زالت مصانة فى منطقة الطائف ، والثانى يعرف باسم الخرار فى اعلى وادى وج الذى يقع الى اسفل حمى المخاضة .

يمكن القول (من حيث المبدأ) ان هناك اعترافا باهمية الاحمية وضرورتها كضمان لقوة المسلمين وعزتهم ، فلقد روى احمد بن جنبل عن ابن عمر وابى داوود عن الصعب بن جثامة ان النبى (ص) حمى " النقيع " والنقيع مكان معروف من ارض المدينة، وقال " لا حمى الا لله ولرسوله " وتفسير قوله لا حمى الا لله ولرسوله " ، انه يصبح للوالى او الحاكم او ولى الامر الحاكم بشريعة الله ، ان يقر الحماية للمراعى فى الاراضى الحكومية غير المملوكه ملكا خاصا، وذلك فى حدود المصلحة العامه للمسلمين .

وقد زار الكاتب وادى النقيع الذى حماه الرسول (ص) وقد لاحظ الفارق الكبير بين حالته ايام الرسول (ص) كما وصفت فى كتاب " صدق الوفا باخبار دار المصطفى " من انه كان ينبت احرار البقل والطرائف ، ومن ان نبته يستأجم ... اى يغلظ حتى يبدو كالاجمة ، يغيب فيها الراكب ... وقد سمى الكاتب ما كان ينبت فيه (وامام كل منها الاسم العلمى) من العضاه (؟؟) والغرد ق Nitraria retusa والسدر Zizipnus sp. والسيال Acacia raddiana والسلم Acacia flava والطلح Acacia sp. والسمر Acacia leata ثم العوسج Lycium sp.

وقد وجد الكاتب انها جميعا لازالت تنبت الى الآن فى نفس الوادى ، غير انها تبدو ضئيلة الحجم ،قليلة العدد لا تخفى راكبا ولا جالسا بل وقد لا تكاد تخفى شيئا ، نتيجة لاساءة استعمالها بالرعى الجائر وتقطيع الشجر الخ ...

ولقد ذكر الامام الشافعى رضى الله عنه فى تفسير قول الرسول (ص) لا حمى الا لله ولرسوله قال " كان الشريف من العرب ، فى الجاهلية اذا نزل بلدا فى عشيرته ، استعوى كلبا ، فحمى لخاصته مدى عواء الكلب ، لا يشاركه فيه غيره فلم يرعه معه احد ، وكان شريك القوم فى سائر المرابع حوله ، قال فنهى النبى (ص) ان يحمى على الناس كما كانوا فى الجاهلية يفعلون ."

ولا جدال فى ان هذا النوع من الحمى الجاهلى امر لا يقره شرع، ويتطبق عليه ماجاء بالحديث الشريف " ان المسلمون شركاء فى الكلاء والماء والنار" (رواه ابن ماجه من حديث عن ابى هريره) .

وعن سعد بن ابى وقاص انه وجد غلاما يقطع الحمى فضربه وسلبه فأسه فدخلت مولاته او امرأة من اهله على عمر رضى الله عنه فشكت اليه سعدا ، فقال عمر رد الفأس ابا اسحاق رحمك الله ، فأبى وقال لا اعطى غنيمة غنمنيها رسول الله (ص) سمعته يقول " من وجد تموه يقطع الحمى فاضربوه واسلبوه ، فاتخذ من الفأس مسحاة فلم يزل يعمل بها فى ارضه حتى توفى (من فتوح البلدان) .

والثابت ان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه حمى " الربذة " و "ضربه " وقد روى البخارى عن مسلم ان عمر ابن الخطاب استعمل مولى له يسمى هنيا على الحمى فقال له " ياهنى اضم جناحك على المسلمين ، واتق دعوة المظلوم ، وادخل رب الصريمة ورب الغنيمة ، واياك ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان ، فانهما ان تهلك ماشيتهما يرجعان الى نخل وزرع وان رب الصريمة ورب الغنيمة ان تهلك ماشيتهما يأتينى بنية (يقول) يا امير المؤمنين افتاركهم انا لا ابا لك فالماء والكلاء ايسر على من الذهب والورق ، وايم الله انهم ليرون انى ظلمتهم وانها لبلادهم قاتلوا عليها فى الجاهلية واسلموا عليها فى الاسلام ، والذى نفسى بيده لولا المال الذى احمل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شيئا" .

كان هذا الحمى يمتد (على حد ما ذكر فى معجم ما استعجم للبكرى) الى مسافة ستة اميال من كل ناحية حول ضرية (والميل مسافة ليس لها حد معلوم وقيل انه قدر منتهى مدى البصر من الارض) وقد زيدت مساحة الحمى بعد ذلك فى عهد عثمان ، زيادة لم يحددها الرواه ، وذلك عندما زاد عدد مابه من الجمال والخيول عن اربعين الف. وقد يعطى هذا الرقم فكرة عن مساحة هذا الحمى ، والمسافة بين ضرية والمدينة تقدر بحوالى (٢٥٠) كيلو متر تقريبا ، وهى طول الحمى .

وهذا يدل على ان الامام لا يحمى لنفسه وفى انه لا يمنع رب الغنيمة والصريمه (اى صاحب الابل والغنم القليلة) من استعمال الحمى لفقرهم ورأفة بهم .. فى حين منعت نعم (اى ماشية) ابن عوف ، ونعم ابن عفان ، وظاهر ان ذلك لوجود ما يغنيهم عن الحمى بما يملكون من النخل والزرع ، وفيهما يمكن تدبير المرعى اوالمغذى عند الحاجه . ويفهم من قول عمر ايضا ان للوالى ان يحمى من بلاد او ارض شعبه مايرى ان فيه صالح الامه .

وقد ذكر ايضا فى معجم ما استعجم للبكرى ، ان عمر ابن عبد العزيز كان لا يؤتى باحد قطع عودا واحدا من الحمى الا ضربه ضربا وجيعا .

وعلى هذا فانه اذا اتضح لولى الامر والمسوؤل عن الامة ان فى حمى الشجر والعشب والكلاء ، فى مناطق معلومه ، وتنظيم رعيه والانتفاع به ، فيه نفع للمسلمين ومصلحة عامه للجميع (فى مثل ما اوضحناه) ومن ان هذا الحمى الذى نقصده ونسعى الى التوسع فيه ، ليس كحمى الجاهلية الذى اشار اليه الامام الشافعى ... فانه لاشك يصبح امرا يقبله الشرع ويدعمه ، طالما ان فيه خير المسلمين ونفعهم وعزة امتهم ... وهذا هو نفس ما اتبعه الرسول (ص) بحماه للنقيع ثم بما نفذه من بعده خلفاؤه الراشدون .

وهناك من الفتاوى الشرعية الكثير ، مما يؤيد هذا الرأى ونسوق منه على سبيل المثال الفتوى الصادرة عن فضيلة المفتى الشيخ محمد ابن ابراهيم والمرسلة الى وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية (والتى صدرت برقم ٤٦٨ بتاريخ ١/٥/١٣٧٨هـ) وذلك فى خلاف بين قبائل ثلاثه فى شأن حمى يتنازعون فيه ، وقد ورد فى هذه الفتوى " اذا ثبت للقاضى من احياء بعض القبائل لشىء من ارض الموات ، احياء شرعيا ، فهذا يعتبر مملوكا بالاحياء ومنتيا لا نزاع فيه ، ومالم يثبت لديه فيه احياء لاحدى القبائل الثلاث فيكون على اصل الاباحة بين المسلمين لا يختص به احد دون غيره ، وان خفيف بسبب ذلك وقوع فتنة وحدوث شر ، فلا مانع من ان ينظر القاضى حيال ذلك النظر المصلحى الشرعى ، بما فيه ضمان المصلحة للجميع وتفويت المضار المتوقعة ، ويعين لكل قبيلة من تلك القبائل الثلاث ما حاذى قريتها من الارض ، تختص به مؤقتا ولا تملكه " وماجاء بهذه الفتوى يتمشى مع النظرة

الاسلامية الواعية لصالح المسلمين بصفة عامه ، نفس النظرة التى دفعت عمر ابن الخطاب ، خليفة المسلمين ، ليكون اول من حمى الاحمية بعد الرسول (ص) فهو قد حمى " حمى الربذه " و"حمى ضرية " الى الشرق من المدينة .

والادب والتاريخ العربى القديم ، ملىء بالكثير فى هذا الشأن الا ان الكاتب يقتصر على ذكر فتوى للامير العادل عيسى ابن صالح ابن على بن ناصر الحارثى ، (صفحة ٢٥١ من كتابه خلاصة الوسائل فى ترتيب المسائل) ويقول فيها ان للامام والقائم بامر المسلمين ، المنع لرعيته عن فلاة بعضهم لبعض وان يجعل بينهم حدا معروفا ، فمن تعداه عاقبة ، نظرا منه فى اصلاح الرعية خوف وقوع الفتن ونزول البلاء ، كضرب وقتل ، وليس له فى ينقض ما حكم به من قبله من الائمة وجعله من الحدود بين الخصوم ولو كان ما منعه مباحا فى الاصل كالكلاء والحطب.

وبديهى ان كل ما ذكرناه فى شأن الاحمية ليتفق اتفاقا كاملا مع ماجاء به الاسلام من دعوة الى حماية الشجر الاخضر وعدم تقطيعه والذى يدل عليه ما جاء فى الآية الكريمة (وما قطعتم من لينة " اى نخلة " او تركتموها قائمة على اصولها فباذن الله وليخزى الكافرين) ان اليهود الذين لاموا المسلمين فى تقطيع الشجر اثناء الحرب ... ثم بدليل ان النبى (ص) قد نهى عن قطع اشجار عدة منها السدر والتنضب والشبهان والايدع لانها جميعا ذات ظلال فاذا ما وضح ان بعضها قد لا ينفع الناس كما تنفعهم المراعى التى تعتمد على مجموعات كبيرة من الاشجار والشجيرات والحشائش، ثم عن طريق صيانة المياه والتربة ، وتوفير الظل وحماية الارض، التى تؤدى الى تغطيتها بغطاء دائم من النباتات (اكثرها معمر) وهو ما لا يختلف عن ان يكون احياء لارض موات له نتائج شرعية محددة تتصل بالحقوق على هذه الارض. ولا يختلف الامر ان تحيى الارض برفع الماء من بئر او نهر ، او تبييض الارض وتنقيتها للزرع، او بناء حائط او حفر خندق صغير – وهو ما نص عليه فى الكتب الشرعية – او ان يكون ذلك بالفهم الحقيقى لطبيعة الاشياء واستخدام الوسائل العلمية المستحدثة ، التى توصلنا الى صيانة الارض وحسن استغلالها ،

وهو ماجعله الله فى كتابه العزيز صنوا لانفاق الاموال فى فعل الخير ابتغـــاء مرضاته فى قوله تعالى " كمثل جنة بربوة اصابها وابل فاتت اكلها ضعفين ، فان لم يصبها وابل فطل " اى انما يكفيها الطل لتؤتى اكلها ... وعلى العكس مـــن ذلك ، الذى جعله الله نظيرا لمن ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فى قوله تعالى " فمثله كمثل صفوان عليه تراب فاصابه وابل فتركه صلدا " اى ارضـا جرداء يذور الريح والمطر تربتها ، فتتركها حجارة عارية يزداد تجردها مع توالى الزمن ... وهذا الايضاح فى القرآن الكريم هو نهاية الاعجاز فى الايجاز ، تعبيرا عما اصبح بين العلوم الحديثة ، علما مستقبلا ، له اصوله وبحوثه ودراساته فى كثيـر من بلاد العالم " وهو علم صيانة المياه والتربة " .

ادخال نظام الحمى فى خطة تنمية المراعى وبرامج حفظ التربة فى البلاد العربية

كان نظام الحمى واسع الانتشار فى اجزاء متعددة من الجزيرة العربية ، ومـا زال موجودا فى اماكن من العربية السعودية واليمن وعمان وسوريا ، حـــيث قد نشأ فى هذا الجزء من العالم ومن ثم ، فهو نظام للرعى يلائم هذه البيئـات الجافة او شبه الجافة وفى المراعى الجبلية ، ويمكن التوسع فى تطبيقه فى البـلاد العربية كبديل لبعض ما سيمارسه الرعاة الآن من رعى طليق مدمر ، وكوسيلة لحماية المراعى وتنظيم الرعى مما يعتبر عند الخبراء فى هذا الشأن اهم وسيلة لتحسين المراعى .

وبالرغم من ان برامج حفظ التربة والمياه كثيرا مـا تشمل بعض الاعمال الهندسية والميكانيكية ، الا ان هذه الوسائل والتدابير لا يمكن ان تكون بديلا يغنى عـــن استعادة الغطاء النباتى فى مناطق المراعى .

وقد استقرت اوضاع " الحمى " فى المملكة العربية السعودية كما ان الدولـة رغبة منها فى اظهار النواحى التجريبية لنظام الاحمية وضعت جزءا من " حمى سيسد " الواقع على مقربة من مدينة الطائف تحت الاشراف والرعاية الحكومية منذ ١٩٦٥ وجعلت منه مركزا تجريبيا لتحسين المراعى .

ولقد بذلت الحكومة السورية فى السنوات الاخيرة جهودا كبيرة فى مجال استقرار البدو ورعاية اغنامهم فى البادية بالافادة من نظام الحمى ، وذلك عن طريـــق .

عدد من المشروعات كان فى مقدمتها ادخال حماية المراعى فى ٢٠٪ من اراضى البادية ، وذلك بانشاء وحدات انتاجية لتحسين المراعى وتربية الاغنام على شكل احمية للمراعى ضمن نظام تعاونى متطور ، يتم انشاؤها حول مراكز حكومية تقيمها الدولة لنفس الغرض وتكون كمراكز ارشادية . وقد اقرت الدولة ضمن برنامجها الانمائى الثالث ١٩٧١ـ١٩٧٥ ان ينشأ فى كل محافظة وحدة حكومية ومن هذا النوع ويقام من حولها التعاونيات والاحمية . ولقد تم الى الان انشاء مراكز حكومية محمية فى وادى العزيب ومرج كريم (بمحافظة حمص) ثم فى وادى المنقورة (بمحافظة دمشق) ثم فى طوال العبا (بمحافظة الرقة) وفى منطقة ام مدفع (بمحافظة الحسكة) ومحمية اخرى فى الشولا بجوار جبل بشرى (بادية دير الزور) وفى عرى (جنوب السويداء) .

وقد تم انشاء اربعة عشر جمعية تعاونية لتحسين المراعى وتربية الاغنام خصصت لها محميات فى منطقة ابو الفياض ومنطقة اسرية وفى جبل شاعر وماحوله من محافظة حماه وجبل بلعاس وجبل ابو رجمين فى بادية حمص وفى جبل القلمون واجزاء من بادية دمشق . وقد تم انشاء ذلك بالتعاون بين وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى وبرنامج الغذاء العالمى ومنظمة الاغذية والزراعة التابعين لهيئة الامم المتحدة وبالاستعانة بصندوق تداول الاعلاف الذى جمع رصيده من معونات برنامج الغذاء العالمى . كما دعمت ذلك بعدد من التشريعات التى تعين على صيانة وحماية اراضى البادية والمناطق المحمية بصفة خاصة من التعدى عليها سواء كان ذلك بالرعى او بفلاحة الارض . وفى هذا الشأن تعتبر سوريا رائدة بين شقيقاتها من الدول العربية اهتماما بهذا الموضوع . وقد يكون فيما تم من انشاء مركز لابحاث المناطق الجافة والاراضى القاحلة ، تابعا لجتمعة الدول العربية ، واختيار سوريا مقرا له ، مايسمح بمتابعة اثر الحماية فى تحسين المراعى وفى صيانة التربة ضمن المحميات ثم امتداد نطاق نظام الحمى التعاونى فى الاراضى المجاورة فى لبنان والاردن والعراق ، مما يمكن اعتباره خطوة اولى فى سبيل تنظيم استعمال المراعى فى هذه المنطقة من الجزيرة العربية .

هذا وقد يكون من الضرورى الاهتمام ببدء برامج اخرى متكاملة لتحسين المراعى فى اجزاء متعددة من بلدان المنطقة ، وموالاة تتبع تقدمها الرعوى ،لايقاف ماحدث من تدهور للمراعى وللبيئة النباتية والمياه والتربة فى وقت بدأ العالم يشعر فيه بما اقترفه الانسان من تدمير لموارده الطبيعية بصفة عامه .

المراجع العربية

١ـ البكرى عبد الله بن عبد العزيز (المتوفى حوالى ١١٠٠م) معجم ما أستعجم، ٤ مجلدات شرح الدكتور مصطفى السقا ١٩٤٩ م وطبع بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة .

٢ـ عرام ابن الاصبغ السلمى كتاب اسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من القرى وما ينبت عليها من الاشجار وما فيها من المياه ، تحقيق الاستاذ عبد السلام محمد هارون وعنى بنشره السيد ان يوسف زنبل ومحمد نصيف مطبعة امين عبد الرحمن بالقاهرة (الكتاب المخطوط من القرن الثال الهجرى) .

٣ـ المهدانى ، ابن محمد الحسن ابو يعقوب (حوالى ٩٦٠م) صفة جزيرة العرب ، راجعة محمد النجدى وطبع عام ١٩٥٣ بمطبعة السعادة بالقاهرة .

٤ـ السمهودى المدنى . الشيخ . كتاب خلاصة الوفى باخبار دار المصطفى ـ نشرته دار الطباعة لصاحبها عيسى البابى الحلبى بالقاهرة (١٩٤٧م) ١٣٦٧) هـ

٥ـ ياقوت الحموى ـ معجم البلدان ـ نشرته شركات النشر والطباعة بدار صادر ودار بيروت ـ بيروت .

٦ـ عيسى بن صالح بن على بن ناصر الحارثى ، الامير العادل ـ خلاصة الوسائل لترتيب المسائل الجزء الثانى ـ طبع على نفقة نجلة صالح ابن عيسى الحارثى ـ المطبعة العمومية بدمشق ١٩٥٦ .

٧ـ عمر عبد المجيد دراز ـ المراعى ووسائل تحسينها فى المملكة العربية السعودية ـ جامعة الرياض ١٩٦٥ .

المراجع الاجنبيـــــــة

1. Brockelmann, Carl. 1949. history of the Islamic Peoples. Routledge and Kegan Paul, London.

2. Fitzgerald, D.F. Vasey., 1955, Vegetation of the Red Sea Coast South of Jedda, S.Afr. J. Ecol. Vol.43

3. Fitzgerald, D.F. Vasey, 1957. Vegetation of Red Sea Coast North of Jedda. A.Afr. J. Ecol. Vol. 45.

4. Pearse, C.Kenneth, Grazing in the Middle East: Past, present and future, Journal of Range Management, Vol. 24 Number 1, 1971.

5. Philby, A. St. J.B. 1952. Arabian Nighlands. Comell University Press, Ithaca, New York.

6. Tothill, J,D. Agricultural Development, Report to the Government of Saudi Arabia. FAO/EPTA Report No. and FAO. 88 pp. mimeo.

ملحق رقم (٢)

القرار رقـــــم ٦٥/ت
(الخاص بانشـاء صندوق تداول الاعـلاف

ان وزير الزراعة والاصلاح الزراعى
بناء على احكام المرسوم التشريعى رقم ١٦٣ لعام ١٩٦٨
وعلى احكام اتفاقية برنامج الغذاء العالمى المصدقة بموجب المرسوم التشريعى رقم ٤٩ بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٦٧ .
وعلى قرار مجلس ادارة المصرف الزراعى التعاونى رقم ٣٢/م بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٧٢
وبناء على مقتضيات المصلحة العامة .

يقـــرر مايلـــى

مادة ١ ـ يفتح فى المديرية العامة للمصرف الزراعى التعاونى حساب جارى خـاص يسمى حساب (صندوق تداول الاعلاف) يسجل فى هذا الحساب مايلى :

ا ـ ارصدة الاموال العائدة لصندوق تداول اعلاف المواشى المحدث فى المصـرف الزراعى التعاونى بالقرار رقم ٢٢٧١ لعام ١٩٦٥ الصادر عن وزارة الزراعـة والذى انشىء بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى التابع لهيئة الامم المتحدة .

بـ ـ حصيلة ماتقدمه الحكومة من مساهمات تنفيذا لالتزاماتها نحو المشـروعين / ٠٠٢/ (استقرار تربية الاغنام فى البادية) و / ٢٧٢/ (ادخال تربيـة الحيوان فى الدورة الزراعية) او مايحل محلها فى المستقبل او ينتج عنهـا مما يكفل استمرار تنفيذ اهداف هذين المشروعين .

جـ ـ الاموال الناتجة عن تشغيل اموال هذا الصندوق فى مشاريع انتاجية استثمارية تخدم الاغراض التى انشىء من اجلها ، كاقامة مراكز او تحويل مراكز لتحسين المراعى وتربية الاغنام وانتاج الاعلاف وغيرها .

د ـ فوائد المبالغ الموظفة لهذا الصندوق فى المصرف الزراعى التعاونى .

هـ ـ حصيلة بيع مربى الاغنام فى البادية الاعلاف المخصصة لذلك لدى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى وضمن الاسس المحددة بقرار يصدر عن وزير الزراعة كل عام .

مادة ٢ ــ مهمة هذا الصندوق :

أ ــ توفير الاعلاف اللازمة للقطعان للحد من اضرار المجاعة فى سنوات الجدب والفترات الحرجة فى كل عام ولتلافى بعض ماكان يحدث من كوارث.

ب ــ العمل على حسن توزيع الاعلاف وتداولها ، حيث تكون فى متناول اصحاب القطعان والمربيين كوسيلة لدعم واسقرار الانتاج والثروة الحيوانية فى القطر.

جـ ــ نشر الوعى والارشاد للتعريف باهمية تغذية الحيوان واثره فى زيادة الانتاج .

د ــ المساهمة فى انشاء التعاونيات المخصصة بتسمين الاغنام لسحب اقصى ما يمكن سحبه من الاغنام التى ترعى بالبادية لتخفيف حمولة المراعى فيها وكذلك التعاونيات المتخصصة فى تحسين المراعى وحمايتها وانتاج الاعلاف وتنظيم الرعى .

مادة ٣ ــ توظف اموال هذا الصندوق فى المصرف المذكور بفائدة قدرها ٥ر١٪ سنويا وتضاف لرأس مال الصندوق حسب الاصول المتبعة .

مادة ٤ ــ تصرف اموال هذا الصندوق فى الامور التالية :

أ ــ اقراض التعاونيات المتخصصة بتحسين المراعى وانتاج الاعلاف وكذلك المتخصصة بتسمين الاغنام حصرا بصفتها الاعتبارية فقط دون الاعضاء وذلك بالقروض العينية والنقدية على شكل قروض قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل بناء على كتاب موقع من السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعى او من يفوضه يحدد بموجبه تاريخ الاستحقاق وعدد اقساط القرض.

ب ــ صرف مكافات وتعويضات العاملين لمصلحة هذا الصندوق واجور انتقالهم ووسائط نقلهم بناء على كتاب من السيد الوزير او من يفوضه .

جـ ــ تمويل مراكز تحسين المراعى وتربية الاغنام التابعة لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعى المنشأة تنفيذا للخطة الانتاجية وذلك بالمبالغ النقدية والمواد العلفية اللازمة تشغيلها بناء على كتاب موقع من السيد الوزير او من يفوضه بحيث تعود جميع قيمة انتاجها لحساب صندوق تداول الاعلاف.

مادة ٥ ــ تصرف المبالغ النقدية اللازمة لخدمة اهداف الصندوق بناء على كتاب بتوقيع الوزير او من يفوضه يحدد بموجبه المبلغ المطلوب صرفه ــ الجهة المستفيدة ــ الغاية المقصودة الخ ...

مادة ٦ ــ تسمى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى مسؤولا او اكثر لمتابعة امور هذا الصندوق.

مادة ٧ ــ يتم اقراض اموال الصندوق للجهات المستفيدة وفق نفس الاجراءات القيدية والشكلية المتبعة لدى المصرف فى صرف القروض كتنظيم العقد وسند الدين واشعار الدفع ومذكرة التسليم والتسجيل فى دفاتر المعاونة وقيود المحاسبة وفق التعليمات الخاصة التى يصدرها المصرف بهذا الخصوص.

مادة ٨ ــ تعفى قروض هذا الصندوق العينية والنقدية من الفائدة من تاريخ الاقراض ولغاية تاريخ الاستحقاق.

مادة ٩ ــ تحصل قيمة قروض صندوق تداول الاعلاف الممنوحة لمربى الاغنام فى البادية من قبل جباة المصرف.

مادة ١٠ ــ تحصل قيمة قروض تداول الاعلاف العينية والنقدية الممنوحة للجمعيات المخصصة من قبل لجنة مشكلة من رئيس الجمعية والمشرف التعاونى ومحاسب الجمعية ، وتسدد للمصرف مباشرة.

مادة ١١ ــ فى حال التأخر عن تسديد القروض النقدية والعينية الممنوحة من الصندوق بتاريخ استحقاقها تخضع هذه القروض لفائدة وغرامة تأخير وفق النسب المعمول بها لدى المصرف وتسدد هذه الفوائد والغرامات من قبل المستفيدين لحساب المصرف.

مادة ١٢ ــ يتقاضى المصرف عمولة قدرها ١٪ على القروض النقدية المتوسطه والطويلة الاجل الممنوحة من اموال الصندوق ويتم تحصيل هذه العمولة من المستفيدين عند الاقراض.

مادة ١٣ ــ لا يتقاضى المصرف من الصندوق ايه عمولات تحويل على المبالغ التى يتم تحويلها ولا يتقاضى اية عمولات على الاقراض او التحصيل بالنسبة للقروض العينية او النقدية القصيرة الاجل.

مادة ١٤ ـ يتحمل الصندوق مخاطر توظيف امواله ويقدم وسائط النقل ويدفع اجور الانتقال المترتبة لموظفى المصرف الذين يكلفون باعمال خدمة الصندوق وذلك خلال الاقراض او التحصيل .

مادة ١٥ ـ أ ـ يجوز لوزير الزراعة والاصلاح الزراعى اقراض التعاونيات الانفة الذكر بهذا القرار مبالغ نقدية من اموال هذا الصندوق بفائدة سنوية لصالح هذا الصندوق .

ب ـ يحدد فى كتاب الوزير تاريخ استحقاق القرض ونسبة الفائدة فى حال اخضاع القرض للفائدة .

مادة ١٦ ـ لا يجوز للمربين الذين حصلوا على الاعلاف التصرف بها الا لاعاشة اغنامهم وفى حال عدم استعمال هذه الاعلاف للغاية التى منحت من اجلها يلاحق المخالف وفقا لاحكام المادة ٥٩ من قانون المصرف رقم ١٤١ لعام ١٩٧٠ ونظام عملياته ويحرم من الحصول على الاعلاف بالمواسم القادمة .

مادة ١٧ ـ لا يجوز بيع الاعلاف او اقراضها لمربى الاغنام المدنيين للصندوق الى بعد تسديد ذممهم .

مادة ١٨ ـ لا يجوز بيع الاعلاف او اقراضها الا بموجب تذكرة عد المواشى الصادرة عن الدوائر المالية مهما كانت الاسباب وتعتبر تذكرة عد المواشى بمثابة ملكية المواشى للشخص الوارد اسمه فيها كما تعتبر المستند الوحيد للحصول على كميات العلف عينا من مستودعات البادية قرضا او نقدا .

مادة ١٩ ـ يعتمد فى تحديد عدد رووس الغنم الممكن اقراضها العلف العدد المسجل باخر تذكرة عد المواشى المعطاه من الدوائر المالية للسنة التى تم فيها منح القرض او للسنة السابقة اذا لم يكن تعداد المواشى قد انجز بعد .

مادة ٢٠ ـ تعطى افضلية الحصول على الاعلاف لمربى الاغنام الذين يدفعون الثمن نقدا .

مادة ٢١ــ ستم توزيع العلف على الجمعيات وفق خطة تضعها وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى ويتم تسجيلها كقروض على هذه الجمعيات بصفتها الاعتبارية لدى المصرف الزراعى بناء على كتاب من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى . وتقوم اللجنة المنصوص عنها فى المادة/ ١٠/ من هذا القرار .

أ ــ بتوزيعها على الاعضاء ويؤشر المشرف التعاونى على تذاكر عد الاعضاء لكى لا تستعمل هذه التذاكر مرة اخرى .

ب ــ التوجه الى فرع المصرف الزراعى التعاونى التابع له لتوقيع السندات المتعلقة بذلك .

مادة ٢٢ ــ يتم توزيع العلف على العربين فى البادية من قبل لجنة مؤلفة من :

أ ــ مندوب عن المصرف الزراعى التعاونى .

ب ــ مندوب عن مديرية الزراعة والاصلاح الزراعى فى المحافظة

جـ ــ احد رجال الامن عند الحاجة للمؤازرة .

مادة ٢٣ ــ توزع الاعمال بين اعضاء هذه اللجنة على الشكل التالى :

أ ــ مهمة مندوب المصرف الزراعى التعاونى

١ ــ التحقق من براءة ذمة طالبى الاقراض تجاه المصرف .

٢ ــ التحقق من صحة تذاكر العد المقدمة الى اللجنة من اجل الحصول على العلف نقدا او قرضا والتأشير عليها بما يفيد حصول صاحبها على العلف نقدا او قرضا مع ذكر اسم المستودع الذى حصل منه على العلف بغية عدم استعمالها فى مركز توزيع آخر

٣ ــ تنظيم سند الدين .

٤ ــ قبض قيمة الاعلاف المباعة نقدا بموجب ايصالات رسمية حسب النموذج المستعمل لدى المصرف .

٥ ــ تنظيم بيان باسماء المستفيدين من الاعلاف نقدا . يبين فيه اسم صاحب الاغنام ــ رقم تذكرة العد وجهة اصدارها ــ عدد المواشى المسجلة فيها ــ انواع وكميات العلف المباع ــ قيمة العلف المباع .

ب ـ مهمة مندوب الزراعة والاصلاح الزراعي .

١ ـ مشاركة مندوب المصرف في التحقق من صحة تذاكر العد وتحديد الكمية المباعة او المقروضه من العلف.

٢ ـ تنظيم مذكرة تسليم الاعلاف وتوقيعها .

٣ ـ تنظيم بيان باسماء المستفيدين من الاعلاف قرضا يبين اسم صاحب الاغنام ورقم تذكرة العد وجهة اصدارها ـ عدد المواشي المسجلة فيها ـ انواع وكميات العلف المقرض ـ قيمة الاعلاف المقرضه ـ رقم مذكرة التسليم وتاريخها .

مادة ٢٤ ـ لا يجوز بيع او اقراض العلف وتسليمه من المستودعات الا بموجب بطاقات شخصية قانونية او ما يقوم مقامها .

مادة ٢٥ ـ على امين مستودع الاعلاف اعادة النسخة الثانية من مذكرات التسليم بعد تسليم محتوياتها واخذ توقيع المستلم وتاريخ التسليم لمندوب وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي الذي يقوم بدوره باجراء المطالبة على البيان موضوع الفقرة / ٣/ من المادة/ ٢٣/ وارسال البيان ومذكرات التسليم الى مديرية المصرف الزراعي صاحب العلاقة لتسجيل قيمة المواد العينية قروضا على المستفيدين لحساب صندوق تداول اعلاف المواشي .

مادة ٢٦ ـ ينهى العمل بالقرار الصادر عن وزير الزراعة رقم/ ٢٢٧١/ تاريخ ـ ١٥/ ١٢/ ١٩٦٥ اعتبارا من نفاذ هذا القرار.

مادة ٢٧ ـ ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره

دمشق في ١٩/ ٦/ ١٩٧٢

س/ ١/ ٧/

وزير الزراعة والاصلاح الزراعي

ملحق رقم (٣)

مستخلص من " عقد التأسيس الابتدائى "

لانشاء جمعيات تحسين المراعى وتربية الاغنام وفق قرار وزير الزراعة رقم ٥٢/ت بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٦٨

فى يوم بتاريخ / / قرية ناحية

منطقة محافظة

نحن الموقعين ادناه تم الاتفاق فيما بيننا على مايلى :

مادة ١ ــ يكون الموقعون فيما بعد بصفتهم مؤسسين جمعية تعاونية لتحسين المراعى ولتربية الاغنام طبقا لاحكام القانون رقم .....

مادة ٢ ــ يكون اسم الجمعية : الجمعية التعاونية لتحسين المراعى ولتربية الاغنام فى .....

مادة ٣ ــ منطقة عمل الجمعية ..... ومركزها الرئيسى .....

مادة ٤ ــ مدة الجمعية غير محدودة تبتدئ من تاريخ النشر عنها فى الجريدة الرسمية .

مادة ٥ ــ يعتبر الاعضاء مسؤولين بالتضامن والتكافل عن كافة التزامات الجمعية تجاه الغير مسؤولية غير محدودة .

مادة ٦ ــ الغرض من هذه الجمعية : تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لاعضائها والمساهمة فى تحسين وتطوير الثروة الحيوانية وتحسين المراعى وفقا للمبادئ التعاونية وبخاصة منها الاغنام العواس ولتحقيق هذه الغاية تقوم بما يلى :

أ ــ مد الاعضاء بما يحتاجون لشراء وتربية الاغنام والالات والادوات اللازمة للعمل على تحسينها وذلك على ضوء الخطط الاستمارية الموضوعة للجمعية .

ب ـ بناء الحظائر المشتركة ومستودعات الاعلاف اللازمة للتربية والتحسين وللقيام بالعمل الجماعى التعاونى .

جـ ـ شراء الاعلاف اللازمة وتوزيعها .

د ـ انشاء او استئجار المخازن والمستودعات والبرادات والمزارب وغيرها من الاماكن اللازمة لاعمالها

هـ ـ شراء الادوات والمواد اللازمة لتامين الرعاية الصحية للاغنام

و ـ القيام بالتسويق التعاونى لمنتجات الاعضاء ان امكن وتصنيع ما يمكن تصنيعه منه وبحيث يدر على الاعضاء اكبر دخل ممكن باقل التكاليف على ان تخصم من اثمانها الضرائب والقروض المستحقة عليها وديون الدولة الاخرى .

ز ـ القيام بكل مشروع وكل مايعود بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية على الاعضاء وخاصة تنمية المراعى وحمايتها من الغير وصيانة موارد المياه والتربة بمنطقة عمل الجمعية واستثمارها الاستثمار الزراعى المناسب بهدف زيادة الانتاج وتحسينه ووضع برامج التوعية والتثقيف الاشتراكى التى تمكن العضو التعاونى من اعداد نفسه اشتراكيا ليصبح قادرا على احتلال مكانه فى معركة البناء والتحرير وتنمية روح المنافسة وتشجيع المبادرات الشخصية للاعضاء التعاونيين من خلال العمل التعاونى وذلك للوصول الى مستوى معاشى افضل .

ط ـ المساهمة فى بناء الحركة التعاونية بالتعاون مع الجمعيات التعاونية الاخرى .

ى ـ تنظيم البرامج الكفيلة برفع مستوى تربية الاغنام وتحسينها وتحسين المراعى والتخليط لمستقبل هذه المهنة وتحقيق كفاية السوق الاستهلاكية قدر الامكان على مساوى المحافظة او على مستوى القطر .

مادة ٧ ــ اموال الجمعية غير محدودة وتتكون من اسهم يقبل عددها الزيادة والنقص ، ومن الاموال الاحتياطية التى تتجمع بمقتضى قانون التعاون والنظـــام الداخلى وما قد يقدم لها من انصبة وهبات ووصايا .

مادة ٨ ــ بلغ عدد الاسهم المكتتب بها فى رأس المال سهما قيمة كل منهـا / ١٠/ ليرات سورية ودفع منها مبلغ/ / ليرة سورية وقد تم ايداع هذا المبلغ المدفوع فى المصرف الزراعى التعاونى فى بموجب الايصال رقم/ / تاريخ / /

مادة ٩ ــ يقر المؤسسون المبين اسماءهم واكتتاباتهم ومحال اقامتهم وصناعتهم او مهنتهم فى الجدول المرفق انهم مسؤولون بالتضامن عما يترتب على تكوين الجمعية التعاونية من التزامات وعن كافة الاموال المكتتب بها وقد انتخب المؤسسون من بينهم لجنة مؤقته من السادة .

السيد رئيسا مؤقتا

السيد سكرتير مؤقتا

السيد امينا للصندوق

مادة ١٠ ــ يقر المؤسسون النظام الداخلى ويعتبرونه جزءا متمما لهذا العقـــد ولقانون الجمعيات التعاونية .

ملحق رقم (٤)

مساعدات تقدم الى الجمعيات التعاونية لتحسين المراعى وتربية الاغنام :

من صندوق تداول الاعلاف ومن مساعدات برنامج الغذاء العالمى فى جدود المشروع ٢٠١٨ فى حالة توفر المواد

١ــ تنفيذ بناء لمستودعات الاعلاف. يقدم صندوق تداول الاعلاف قرضا بدون فائدة ولمدة / ١٠ / سنوات بغية تنفيذ البناء.

ويقدم برنامج الغذاء العالمى لمستودع مساحته ٨٢٥٠م٣ ابعاده ٦٠ × ٢٥ × ٥٠ر٥ المواد التالية :

٧٥ر٦١١	طن طحين
٧ر٧٥٥	طن بقول
٧ر٧٥٥	طن زيت او زبدة سائلة
٠ر١٥٥	شاى / بن

٢ــ بخصوص زراعة الاعلاف الحولية كالبيقية لغرض تحويلها الى دريس : يقدم صندوق تداول الاعلاف ٢٠٠ ل.س للهكتار كقرض موسمى وبدون فائدة ويجدد لمدة ثلاث سنوات. كما يتقدم برنامج الغذاء العالمى المساعدات التالية التى يوزع نصفها بعد عملية البذار ونصفها بعد عملية صنع الدريس :

٧٨٠ كغ دقيق لكل هكتار فى السنة الاولى
٥٨٥ " " " " " " الثانية
٣٩٠ " " " " " " الثالثة

وبخصوص زراعة البرسيم الحجازى يقدم الصندوق ٦٠ ل.س قرض بدون فائدة يسدد على ثلاث سنوات ويقدم البرنامج :

١٥٦٠ كغ دقيق لكل هكتار فى السنة الاولى
١١٧٠ " " " " " " الثانية
٧٨٠ " " " " " " الثالثة

٣ــ تعزيل وتبطين الابار :

١ــ يقدم صندوق تداول الاعلاف نصف قيمة تكاليف البئر كما يقدم البرنامج المساعدات التالية :

٧٨٢ر٥ كغ دقيق

٧٠ كغ بقوليات

٧٠ كغ زيت / زبدة

١ر٤ كغ بن

٤ــ زراعة الشجيرات الرعوية (الاترىلكس الاسترالى) : يقدم الصندوق الغراس مجانا كما يقدم قرضا قدره ١٥٠ ل٠س للهكتار يستحق على ثلاث سنوات ويدون فائدة كما يقدم البرنامج عن كل هكتار فى مدى ثلاث سنوات:

٧٤١ كغ دقيق

٧٦ كغ بقوليات

٧٦ كغ زيت/ زبدة

١ر٤ كغ شاى/ بن

ملحق رقـــم (٥)

المرسوم التشريعى رقم ١٤٠ لســـنة ١٩٧٠
المعدل بالقانون رقم / ١٣/ لسنة ١٩٧٣
الخاص بمنع فلاحة (حراثة) البادية

مادة ١ ــ أ ــ لا يعتبر وضع اليد على اراضى البادية غير المروية قبل صدور هـذا المرسوم التشريعى مكسبا لحق التصرف اوالقرار او التفويض ببدل المثل ويمنع اكتساب اى حق من الحقوق العينية على هذه الاراضى .

ب ــ يمتنع على المحاكم واللجان القضائية والقضاة العقاريين النظر فـى الدعاوى المتعلقة بتسجيل العقارات الواقعة ضمن اراضى البادية غير المروية ــ .

ج ــ توقف جميع معاملات التسجيل لاراضى البادية غير المروية والموجودة لدى المحاكم واللجان القضائية والقضاة العقاريين والتى لـــم يصدر بها قرارات نهائية .

د ــ توقف اعمال التحديد والتحرير واعمال التجميل وازالة الشـــيوع فى اراضى البادية غير المروية ويتوقف قضاة التحديد والتحـرير واللجان المختصة عن النظر فيها كما يمتنع افتتاح اعمال جديدة فى تلك الاراضى .

مادة ٢ ــ (المعدلة) يستثنى من احكام المادة الاولى من المرسوم الترشـيعى المذكور ما يلى :

أ ــ العقارات التى اكتسب اصحابها حقوقا عينية عليها بموجب قرارات قضائية مبرمة قبل تاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٧٠ .

ب ــ العقارات المسجلة فى السجلات العقارية او فى دفاتر التمليك قبل تاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٧٠ .

ج ــ العقارات الصادر بتسجيلها حكم قاضى نهائى قبل تاريخ ٢٠/ ٧/ ٧٠ متى اصبح هذا الحكم مبرما .

د ـ اراضى الاستيلاء والاحتفاظ والتنازل الناجمة عن تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٦١ ـ لسنة ٩٥٨ وتعديلاته .

هـ ـ ماتستملكة الدولة او تطلب تسجيله باسمها او ما تسمح ببيعه لاقامة منشآت صناعية او تجارية او سياحية .

و ـ مساحة حدها الاقصى مائة دونم لكل متصرف اوعائلته فى الاراضى المتصرف بها قانونا بالفلاحة والزراعة قبل ٢٠/ ٧/ ١٩٧٠ المتاخمة للحدود الادارية للمدن والقرى حصرا .

ويفقد حقه فيها اذا لم يقدم طلب تسجيلها الى المحكمة خلال ستة اشهر من تاريخ نشر هذا القانون (القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣) .

ر ـ العقارات والاراضى الواقعة ضمن الحدود الادارية لبلدية المدينة او القرية حصرا واذا لم تكن بها بلديات فيجرى تحديد نطاقها الادارى وفق احكام المرسوم التشريعى رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٦٩ .

ح ـ الاراضى البعلية المشجرة بحدادنى قدره / عشر شجرات بعمر خمسة سنوات فى الدونم الواحد على الاقل .

ط ـ جميع الاراضى المشمولة والتى ستشمل بمشاريع سد الفرات والخابور وكل مشروع من مشاريع الرى التى تقوم بها الدولة .

مادة ٣ ـ (المعدلة)

تمنع الفلاحة والزراعة فى الاراضى الواقعة ضمن حرم ابار الدولة وكذلك مراكز وجمعيات تحسين المراعى وتربية الاغنام حيثما وجدت الامن قبل وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى او بموافقتها وذلك حصرا فى الاحوال التى يقصد منها تحسين المراعى وتطويرها .

مادة ٤ ـ (المعدلة)

يمنع بيع وتوزيع وتأجير وفلاحة اراضى البادية غير المروية باستثناء :

أ ـ العقارات والاراضى المشمولة باحكام المادة / ٢/ المذكورة اعلاه

ب ـ اراضى الدولة المسجلة وغير المسجلة التى لم تضم لمشاريع الرعـــى المحمية والاراضى ـ المستثمرة بموجب وثائق رسمية قبـــل تاريـــخ ١١/ ٩/ ١٩٦٣ ضمن مساحة لا تتجاوز للعائلة الواحدة الحـــد الاعلى المقرر فى المادة / ١٣/ من قانون الاصلاح الزراعى وتعديلاته.

مادة ٥ ـ المساحات التى يحرم مستثمروها من استئجارها فيما بعد تضم للاراضى المخصصة للمراعى.

مادة ٦ ـ (المعدلـــة)

أ ـ تنظم زراعة واستثمار الاراضى الهامشية بقرار من وزير الزراعة والاصـلاح الزراعى يقصد بالاراضى الهامشية الاراضى المحصورة بين اراضـــى البادية (الاراضى غير الصالحة للزراعة الاقتصادية) وبين الاراضى الزراعية.

ب ـ تخصص اراضى البادية غير المروية للرعى والمشاريع المرعوية وتربيـــة الحيوان ومشاريع التحريج والغابات.

جـ ـ ينظم استثمار اراضى البادية غير المروية المستثناه بالمادة/ ٢/ بالفقرة/ ب/ من المادة/ ٤/ المذكورتين اعلاه بقرار يصدر عن وزير الزراعـــة والاصلاح الزراعى.

د ـ تشكل جمعيات تعاونية لتحسين المراعى وتربية الحيوان فى اراضـــغ البادية والمناطق الهامشية وفق انظمة التعاون النافذة.

هـ ـ يحق لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعى اقامة مراكز لتحسين المراعـــى وتربية الاغنام فى اراضى البادية والاراضى الهامشية. يعاقب كـــل من يتجاوز بالرعى على الاراضى المخصصة لهذه المراكز او علـــى الاراضى المخصصة للجمعيات التعاونية لتحسين المراعى وتربية الاغنام بغرامة قدرها البرتين سوريتين عن كل رأس من الماشية وتصبح هـــذه الغرامة خمس ليرات عن كل رأس فى حال التكرار. تنظيم الضـبوط المتعلقة بهذه المخالفات ويبت وفق احكام المادة العاشرة.

مادة ٧ ـ أ ـ لايجوز الاستقراض من المصرف الزراعي التعاوني بقصد تمويل مستلزمات الاستثمار الزراعي في الاراضي غير المروية من اراضي البادية ويقتصر ذلك على اغراض تحسين المراعي وتربية الحيوان ومشاريع الدولة .

ب ـ يجوز الاقتراض من المصرف الزراعي التعاوني بقصد تمويل مستلزمات الاستثمار الزراعي في الاراضي الهامشية وينظم بقرار من وزير الزراعة والاصلاح الزراعي ووفق الخطة الانتاجية .

مادة ٨ ـ تسري على مخالفة احكام هذا المرسوم التشريعي والقرارات المنفذة له احكام المادة / ٩ / من قانون املاك الدولة رقم / ٢٥٢ / بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ .

مادة ٩ ـ (المعدلة) يعاقب كل من يتجاوز بالفلاحة والزراعة على اراضي البادية الممنوعة فلاحتها وزراعتها بغرامة قدرها (عشرون) ليرة سورية عن كل دونم ويمنع تطبيق الاسباب المخففة وتصادر جميع الالات والادوات والحيوانات المستعملة في التجاوز وكذلك المحاصيل الناتجة عن المساحات المتجاوز عليها ، وتسلم الى شخص ثالث بصفة حارس قضائي وتباع بعد صدور القرار القضائي بتثبيت المصادرة الى الجمعيات التعاونية او الى جهات القطاع العام او القطاع الخاص وفق احكام نظام للعقود للمبيعات العامة وتوزع قيمة المبيع على النحو التالي :

٤٠٪ ايرادا لخزينة الدولة

٣٠٪ للجمعيات التعاونية لتحسين المراعي وتربية الاغنام .

١٥٪ للموظفين الذين قاموا بالمصادرة

١٥٪ للمخبرين .

مادة ١٠ ـ المعدلة :

أ ـ يخول رجال الضابطة العدلية وكذلك الموظفون الذين يخولهم وزير الزراعة والاصلاح الزراعي من عناصر وزارته بقرار منه ، صلاحية تنظيم الضبوط بحق المتجاوزين على الاراضي الممنوع فلاحتها وزراعتها والرعي فيها ومصادرة جميع الاشياء المستعملة في التجاوز وكذلك المحصولات الناتجة عن المساحات المتجاوز عليها .

ب ـ تحال كافة الضبوط المتعلقة بالتجاوز والمصادرة الى مديرية الزراعة والاصلاح الزراعي التابعة لها المنطقة التي وقعت فيها المخالفة لتتولى تدقيقها فاذا ماتبين لها صحة الضبط وان المخالفة واقعة في الاراضي الممنوعة الفلاحة والزراعة فيها اودعته الى النيابة العامة لتحريك دعوى الحق العام بحق المخالفين امام المحكمة المختصة .

جـ ـ اذا اعترض المدعى عليه على صحة الضبط يحق للمحكمة اجراء كشف على مكان المخالفة بدلالة وخبرة لجنة املاك الدولة المختصة المنصوص عنها في المادة/ ٧/ من قانون املاك الدولة رقم ٢٥٢ لعام ٩٥٩ وعلى المدعى عليه المعترض ان يسلف المصاريف التي تقررها المحكمة لاجراء الكشف وتعود بالنتيجة على الفريق الخاسر .

د ـ تفصل المحكمة المختصة في موضوع المخالفة والاشياء والحاصلات المصادرة خلال عشرة ايام من تاريخ وصول الاوراق اليها ويعتبر قرارها قطعيا غير قابل لاى طريق من طرق الطعن .

مادة ١١ ـ تحدد بمرسوم بناء على اقتراح وزير الزراعة والاصلاح الزراعي حدود اراضي البادية والاراضي الهامشية وتثبت على مخططات حسب الاصول . ويعتبر هذا المرسوم قطعيا وغير قابل لاى طريق من طرق الطعن .

مادة ١٢ ــ تحدد الشروط اللازمة لاعتبار اراضى البادية مروية فى حال تطبيق هذا المرسوم التشريعى بقرار من وزير الزراعة والاصلاح الزراعى بالاتفاق مع وزير الاشغال العامة والثروة المائية ٠

مادة ١٣ ــ يصدر وزير الزراعة والاصلاح الزراعى القرارات المنفذة لاحكام هذا المرسوم التشريعى ٠

مادة ١٤ ــ ينشر هذا المرسوم التشريعى فى الجريدة الرسمية ٠

مادة الثانية ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ صدور المرسوم التشريعى

المضافة بموجب

القانون رقم / ١٣ / رقم ٢٤٠ / تاريخ ٢ / ٧ / ١٩٧٠

تاريخ المرسوم دمشق فى ١٦ / ٥ / ١٣٩٠ هـ ــ (٢٠ / ٧ / ١٩٧٠

تاريخ القانون دمشق فى ٢٢ / ٢ / ١٣٩٣ هـ ــ و ٢٦ / ٣ / ١٩٧٣

هـ / هـ

رئيس الجمهورية

حافظ الاسد

التوقيع / ٠٠٠٠

مصدق صورة طبق الاصل

مدير الاملاك الدولة والاصلاح الزراعى

الى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى اشارة للكتاب رقم / ٣٦٦٠/أ تاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٧٠

د مشق فى ٢٠/ ٧/ ١٩٧١

١٢/٧٠٦

نسخة الى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى

د مشق فى ٢٦/ ٣/ ١٩٧٣

مدير مكتب شووٴن مجلس الوزراء

صورة تبلـغ الى :

الرقم / ١٠٣١٤/و

٣٣٤١/و

١ ــ السيد الوزيـــــر

١ــ السادة معاونى الوزير

١ــ السيد مدير الشووٴن الادارية والقانونية

١ــ مديرية منشـــأة

١ ــ مديرية مدرسة المساعدين الزراعيين

١ ــ رئاسة غرفة زراعة محافظة :

١ ــ مديريات الادارة المركزية

١ــ مديرية محطة

٧ــ مديرية الزراعة فى .

٢ــ المديرية العامة للمصالح العقارية

١ــ لجنة الخبراء القانونيين

وزير الزراعة والاصلاح الزراعى

ملحق رقم (٦)

مشروع القانون رقم/ /

والمسمى " قانون المراعى "

رئيس الجمهورية

بناء على ...

وعلى ....

وبعد الاطلاع على :

- القانون رقم ٦٦ لعام ١٩٥٣ المتضمن قانون الحراج
- والقانون رقم ١٢٨ لعام ١٩٥٨ المتضمن قانون حماية الاشجار والمزروعات من ضرر الماعز.
- والقانون رقم ٢٥٢ لعام ١٩٥٨ فى شان املاك الدولة
- والقانون رقم ١٦٩ لعام ١٩٥٩ فى شان توزيع الاراضى الجرداء على قاطنى المناطق الجراجية.
- والمرسوم التشريعى رقم ٦٥ لعام ١٩٦٦ بشان منع الرعى او ادخال الماشية فى الاراضى المحرمة.
- والمرسوم التشريعى رقم لعام الخاص باتفاقيات برنامج الغذاء العالمى التابع لهيئة الامم المتحدة.
- والاتفاقية الموقعة بين الحكومة وبين برنامج الغذاء العالمى لمنظمة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٦٩ والموقع بناء عليها اتفاقية المشروع رقم ٢٠١٨ من مساعدات البرنامج تاريخ ٢/ ٧/ ١٩٧٢.
- والمرسوم التشريعى رقم ١٤٠ لعام ١٩٧٠ الخاص بمنع فلاحة اراضى البادية.
- والمرسوم رقم ٢٤٢١ لعام ١٩٧٠ الخاص بتحديد مناطق البادية و المناطق الهامشية.
- والمرسوم التشريعى رقم تاريخ بخصوص حماية الحيوانات البرية

قرر القانون التالى :

مادة ١ ــ المراعى فى القطر العربى السورى هى احد الموارد الطبيعية الرئيسية للثروة القومية . وقد اولتها الدولة عنايتها وجعلت من صيانتها وتنمية مواردها هدفا من اهدافها ضمن خطة التنمية الزراعية ومشروعاتها ومن خلال عدد من الاتفاقيات الدولية . وقد اعتمد فى المراحل الاولى من وضع البرامج والتنفيذ على عدد كبير من المراسيم واللوائح والقوانين الا ان الامر يتطلب الان استصدار قانون يصبح التشريع الاساسى فيما يتصل ببرامج تحسين المراعى يكفل تطورها ويكون بديلا للتشريعات واللوائح السابقة ، ويهدف بصفة خاصة الى حسن استخدام الموارد الطبيعية للبلاد من الارض والماء والنبات التى تكون عناصر الرعى الرئيسية ، ويحد من اساءة استعمالها وتدميرها ، ويجعل امورها فى يد جهة مختصة تصبح مسؤولة عن منح حقوق الاستعمال ووضع ومتابعة النظم الخاصة بذلك بما يكفل تنمية موارد البلاد الطبيعية ، وزيادة ثروتها الحيوانية ، والنهوض بسكان هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا .

مادة ٢ ــ يختص هذا القانون بتنظيم استغلال المراعى ومنح حقوق الرعى فى الاراضى التى تملكها الدولة فى البادية السورية والمناطق الهامشية والمناطق المطيرة وفق الحدود الموضحة بالمرسوم التشريعى رقم (٢٤٢ لعام ١٩٧٠ وبالقانون رقم ١٣ لعام ١٩٧٢ ، وكذلك فى المناطق الجبلية والساحلية الجرداء التى لا يشملها قانون الحراج رقم ٦٦ لعام ١٩٥٣ والتعديلات الصادرة بخصوصه كما لا يشمل القانون الاراضى التى تحوى اثارا قومية ووطنية والطرق والمسالك وحرم وسائل المواصلات وضفاف الانهار والترع والمنافع العامة وحرم المدن والقرى الا بموافقة او طلب الجهة المسؤولة عنها .

مادة ٣ ـ يختص وزير الزراعة والاصلاح الزراعى :

أ ـ بمسؤولية ووضع النظم التنفيذية لهذا القانون بما فى ذلك انشاء الادارات المختصة لمنح حقوق الرعى وتحديد الدورات الرعوية والزراعات العلفية وفق ما يقضى به هذا القانون والقيام بصفة عامة بكل ما من شانه النهوض بهذا المورد اقتصاديا وكفالة استدامة انتاجه مرتفعا لمنفعة الاجيال الحالية والمستقبلة بما يكفل لهم حياة كريمة مستقرة .

ب ـ تشجيع او القيام بالبحوث والدراسات لصيانة البلاد الطبيعية من التربة والمياه والنبات والحيوان وتنمية مواردها .

جـ ـ تدبير ما يلزم من وسائل التمويل للمشروعات المتصلة بتنفيذ هذا القانون لامكان تحقيق اهدافه .

مادة ٤ ـ تضع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى استنادا الى هذا القانون اللوائح والنظم التنفيذية لمنح حقوق الرعى ، ولتخصيص مناطق الرعى المحمية، او لتكوين الاحمية او المحميات او الكوز او المراح ومافى حكمها ضمن مناطق المراعى الطبيعية المحددة فى المادة الثانية ، وذلك على صورة تعاونيات رعوية او مراكز حكومية او حرم للقرى او المنازل او تأجيرها للشركات او المؤسسات او الهيئات او الافراد وتحديد مساحاتها وعدد مايرعى فيها من ماشية ، ومواعيد الرعى ودوراته فى المواسم المختلفة وتحديد الرسوم لذلك والتعاقد فى هذا الشأن ، وكذلك وضع اولويات الحصول على هذه الحقوق ، والشروط الواجب تنفيذها لقاء الحصول على هذه الحقوق على ان تكون الاولوية لمن كان لهم حقوق سابقة فى استخدامها للرعى او التوطن ، وللقاطنين الى جوارها من العاملين فى هذا الحقل من الانتاج سواء باقتناء الماشية او رعايتها او لمن يملكون موارد للمياه بالمنطقة .

وتحدد المدة لحيازة هذه الحقوق بفترة لا تقل عن عشرة سنوات يمكن تجديدها لفترات مماثلة ، طالما انه لا توجد مخالفة او مخالفات للنظم الموضوعة ضمن هذا القانون وخاصة بالنسبة لتحديد اعداد الماشية التى ترعى ومواعيد الرعى ، تفاديا لتدهور الغطاء النباتى الرعوى ، وصيانة للغطاء الشجرى والرعوى .

ويجرى اشهار منح حقوق الرعى وتخصيص مناطق الرعى المشار اليها اعلاه بالطرق الرسمية .

مادة ٥ ــ لوزير الزراعة فى ظروف مواسم الجفاف الشديدة والجدب ، او فى حالة ظهور الاوبئة الحيوانية تعديل شروط استعمال المناطق الممنوحة بتخفيض المساحة او تأجيل رعى بعض او كل المناطق او الغاء التعاقد والتعويض عن قيمة المنشات الدائمة التى تكون قد انشئت لموافقة سابقة . وذلك من خلال السلطة الممنوحة له بقوة هذا القانون .

مادة ٦ ــ فى حالة انتقال حقوق الاستعمال من هيئة او شخصية الى اخرى فانه لا يسمح باستكمال نقل هذه الحقوق الا بعد تعويض صاحب حق الانتفاع الاول بقيمة ما استحدثه من منشآت كالابار او الاسوار والمسنودعات والحظائر وغير ذلك وبناء على طلب منه ، وذلك وفق تقدير الجهاز المختص فى وزارة الزراعة ، ويعتبر قرار وزير الزراعة فى هذا الشأن قرارا نهائيا .

مادة ٧ ــ لا تتعارض حقوق استعمال المراعى وفق هذا القانون مع حقوق الدولة فى استعمال الرمال والاتربة والصخور والمعادن التى تكون ضمن هذه الاراضى او القيام بالبحوث اللازمة من قبل اجهزة الدولة فى هذه المجالات .

مادة ٨ ــ تحدد وزارة الزراعة الطرق داخل هذه المناطق التى يمكن المرور منها سواء كوسائل النقل المختلفة او لتنقلات القطعان والمدد اللازمة للمرور من خلال المناطق التى منح حق الرعى فيها لجهات معينة .

مادة ٩ ــ يقوم وزير الزراعة بتدبير وسائل التمويل اللازمة لتنفيذ هذا القانون من موازنة الدولة او الاوقاف المخصصة لهذا الغرض او الضرائب التى تفرضها الدولة على الماشية التى ترعى فى هذه المناطق وكذلك من القروض والمساعدات الخارجية التى توافق عليها الدولة من خلال الاتفاقيات الدولية او الثنائية ، على ان تنشىء لهذا الغرض صندوق خاص او اكثر استمرارا لصندوق تداول الاعلاف الذى انشىء ضمن اتفاقيات ومشروعات دولية سابقة على ان يكفل لها الدعم والاشراف الحكومى دون الاخلال بنظمها الداخلية واستقلالها المالى والادارى .

مادة ١٠ ــ لما كانت المراعى هى العنصر الرئيسى لتوفير الغذاء للجانب الاكبر من ثروة البلاد الحيوانية ، ولما كانت برامج النهوض بهذا المورد تتصل اتصالا وثيقا بعدد من ادارات الدولة ومصالحها والمؤسسات التى انشأتها الدولة للنهوض بالثروة الحيوانية ، فان ذلك يتطلب ان يقوم وزير الزراعة والاصلاح الزراعى بتكوين الاجهزة اللازمة لتنفيذ هذا القانون على الوجه التالى :ــ

١ــ تكون لجنة عليا لرسم السياسة وللتخطيط والمتابعة والتنسيق بين الهيئات المتعاونة فى تحقيق اهداف هذا القانون من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى والهيئة العليا لتخطيط الدولة ومن الجهات المسئولة عن التسويق للمنتجات الحيوانية محليا وخارجيا على ان يمثل فيها ايضا القطاع التعاونى المتخصص فى نفس المجال وعلى ان يتم ذلك وفق الاتفاقيات الدولية السابق الاشارة اليها .

ب ـ انشاء مجلس تنفيذى مركزى لشئون صندوق تداول الاعلاف الذى انشىء وفق اتفاقيات دولية سابقة ، بتطوير المجلس التنفيذى الحالى ، مع استمرار سياسته الحالية التى تعتمد على التعاونيات المتخصصة فى تنفيذ البرامج ، والعمل على دعم رأس مال الصندوق من المصادر المحلية والخارجية التى اشير اليها فى المادة ، وذلك اعادا للصندوق ليصبح مستقبلا مصرفا مستقلا لتمويل مشروعات الانتاج الحيوانى بالبلاد يسمى مصرف " المرج الاخضر " تخليدا لذكرى عمل فريد من نوعه ، من بطل سورى قديم ، هو القائد نورالدين الشهيد ، الذى اوقف منذ قرون وقف المرج الاخضر ، ملجأ ومغذى للحيوان الاعجم ، وظل منتفعا به فيما اوقف له لعدة قرون ، الى ان زحفت على ارضه معالم حضارية متعددة حديثة لمدينة دمشق ، تشمل معرضها الدولى ومتحفها التاريخى وملعبها البلدى ، ولتنفرد سوريا الحديثة بنموذج آخر فى نفس الاتجاه بانشائها " صندوق تداول الاعلاف " الذى يكون احد اسس النهوض بالثروة الحيوانية فى البلاد .

جـ ـ جهاز مركزى يتبعه فروع بالمحافظات يكون مسئولا اداريا وفنيا وماليا عن تنفيذ السياسة العامة لهذا القانون ويشمل ذلك بصفة خاصة ، العمل على انشاء التعاونيات الرعوية ومنحها مناطق الرعى التى تخصص لها ورسم السياسة والدولة الرعوية فى المناطق المختلفة وانشاء تعاونيات لزراعة الاعلاف بالمناطق المطيرة او المروية وتعاونيات للتسمين والعمل على تغطية القطر بهذه التعاونيات باعتبارها الادارة الشعبية التنفيذية لهذا القانون ، وكذلك القيام ببرامج الارشاد والتدريب بما فى ذلك تنفيذ برامج انشاء المراكز المتخصصة المذكوره فى الفقرة هـ .

د ـ انشاء مجالس تنفيذية فى المحافظات وفق النظم التى يضعها وزير الزراعة والاصلاح الزراعى تشترك فيها الاجهزة التعاونية وندوبى التعاونيات وتكون مسئولة عن تحقيق اهداف هذا القانون وفق النظم والبرامج الموضوعة، ومسئولة عن انشاء صندوق محلى لتداول الاعلاف وتدبير وسائل التمويل على غرار الصندوق المركزى ، من موازنة الدولة او الاوقاف المخصصة لهذا الغرض او الضرائب التى تفرضها الدولة على الماشية ضمن حدود المحافظة او ما يخصص لها من القروض والمساعدات الخارجية المشار اليها فى المادة الثامنة على ان تودع امواله الصندوق المذكور بالمصرف الزراعى التعاونى بالمحافظة ويصرف منه وفق نظم مماثلة لصندوق تداول الاعلاف المركزى سواء فى طريقة الصرف او الاشراف الحكومى .

هـ ـ تنشىء وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى بالمحافظات المختلفة كلما توفرت الامكانيات ، مراكز متخصصة مهمتها الارشاد والتدريب والبحوث والدراسات العلمية والاقتصادية والاجتماعية المتصلة بتحقيق اهداف هذا القانون والعمل على رفع مستوى الانتفاع بالموارد الطبيعية للبلاد بما فى ذلك التربة والمياه والنبات والحيوان ويشمل ذلك الحيوانات والطيور البرية وانشاء المناطق المحرمة لحماية الطبيعة .

ويمكن ، حينما تظهر الحاجة وتاوفر الامكانات ، احداث مراكز لتدريب البدو وتعليمهم ، ومراكز صحية واجتماعية ، وذلك بالتاون مع الوزارات والهيئات المعنية وعلى الصورة التى تتناسب وظروف مناطق المراعى وحياة السكان فى كثافة محدودة وحلاكة شبه دائمة فى اغلب الاحيان ، ولهؤلاء حقوقهم قبل الدولة .

مادة ١١ ـ يقوم رجال الضابطة العدلية بما فيهم افراد الضابطة الحراجية ومأمورو البلديات وسائر افراد القوى العامة المكلفين بقمع المخالفات لاحكام هذا القانون وتنظيم الضبوط اللازمة بشانه .

ويعاقب كل من يتجاوز بالرعى مخالفا احكام هذا القانون بالعقوبات الواردة في القانون رقم ١٣ لعام ١٩٧٢ ضمن المادة الثامنة فقرة هـ/ والمادة التاسعة والمنادة العاشرة بفقراتها الاربعة وذلك بالنسبة للمناطق التى يشملها القانون المذكور، وبالعقوبات الواردة فى القانون رقم ٦٦ لعام ١٩٥٣ بالنسبة للمخالفات فى باقى انحاء القطر.

مادة ١٢ ـ ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخه.

دمشق فى

رئيس الجمهورية